



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مُقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

مساهمة الصيرفة الإسلامية في تنمية الاستثمار المحلي

- دراسة حالة مصرف السلام في الجزائر والسودان -

إشراف الأستاذ:

- عبد الرزاق بوعيطة

إعداد الطالبين:

- لخضر غراب

- حمزة عمار بوجلال

السنة الجامعية: 2021/2020

التشكرات والاهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، فأولا وقبل كل شيء نشكر الله جل وعلى الذي بنعمته تم الصالحات والذي وفقنا لإتمام هذا البحث الأكاديمي وأمدنا بالقوة والصبر على المواصله.

ونتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الى استاذنا المشرف - عبد الرزاق بوعيطه- خلال فترة اشرافه علينا ومتابعته لنا حتى تم هذا العمل، كما تشرفنا بالعمل معه وفقه الله لكل خير.

كما نتوجه بالشكر لجميع أساتذة الكلية ومنهم لجنة المناقشة ولكل من ساهم معنا في هذا العمل من أصدقائنا وغيرهم.

اهداء

بعد شكر الله وحمده والثناء عليه اهدي ثمرة جهدي هذا
الى منبع الحنان وبلسم الامل والطيبة والحنان، الى من جعل الله الجنة
عند قدميها وقال رسول الله فيها "الزم رجلها فثم الجنة"، الى قرّة عيني ونبض
قلبي، من ربّتي ورعتني وسهرت الليالي الطوال لك يا امي، ادامك الله تاجا
فوق رؤوسنا وبأتم صحة وعافية ورزقي الله من خيري الدنيا والاخرة.
الى من رباني فأحسن تربيتي وادبني فأحسن تأديبي، الى من شجعني
ورعاني الى من منحني الثقة وأمدني بيد العون وكان له الكثير من الفضل
فيما انا عليه، الى ابي الغالي حفظك الله ورعاك وجعل الجنة مثواك.
الى مصدر افتخاري واعتزازي اخوتي واخواتي، والى أصدقائي وكل من

ساندني حتى تم هذا

(غراب لخضر)

اهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل اليه لولا فضل الله
والحمد لله.

كما اهدي ثمرة جهدي الى:

- من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل نجاح، الى من شجعني بكل عزم ونفخ، الى من منحني الثقة وأمدني بيد العون طوال مشواري الدراسي وكان له الفضل فيما انا عليه اليوم اليك ابي الغالي حفظك الله ورعاك.
- الى قرة عيني ومصباح دربي الى من نبض قلبي بروحها، الى من ربطني وسهرت، الى التي رضعت منها الحنان وطيبة القلب، الى التي تتعب لتنال الزهور لكي انت امي ادامك الله نورا وادام الله صحتك وعافيتك.
- الى اخوتي ومصدر افتخاري واعتزازي الى أصدقائي ومن دعموني.
- الى خطيبي الغالية لكي مني كل خير.

(عمار بوجلال حمزة)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر
I-IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
1-4	مقدمة
5-22	الفصل الأول: الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية.
7	تمهيد
7-12	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للمصارف الإسلامية
8-9	المطلب الأول: تعريف ونشأة المصارف الإسلامية
8	أولاً: تعريف المصارف الإسلامية
8-9	ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية
9-10	المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية
10-12	المطلب الثالث: أهداف الصيرفة الإسلامية
10	أولاً: الأهداف المالية
10-11	ثانياً: الأهداف المتعلقة برضا المتعاملين
11-12	ثالثاً: الأهداف الداخلية
12	رابعاً: أهداف متعلقة بالقطاع المصرفي والمجتمع ككل
12-14	المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
12-13	المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية
12-13	أولاً: حقوق المساهمين
13	ثانياً: المخصصات
13-14	المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية
13	أولاً: الودائع الجارية
13	ثانياً: حسابات الادخار

14	ثالثا: موارد الصناديق
14	رابعا: الهبات والتبرعات
14-21	المبحث الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية
14	المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة
15	أولا: التمويل بالمضاربة
16	ثانيا: التمويل بالمشاركة
17	ثالثا: التمويل بالمزارة
17	رابعا: التمويل بالمساقاة
18	المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية
18	أولا: التمويل بالمراجحة
18	ثانيا: التمويل بالاستصناع
19	ثالثا: التمويل بالسلم
20	رابعا: التمويل بالإجارة
22	خاتمة الفصل الأول
24-32	الفصل الثاني: مدخل نظري الى الاستثمار
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الاستثمار في البنوك التقليدية
25	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار التقليدي وانواعه
25	أولا: مفهوم الاستثمار التقليدي
25	ثانيا: أنواع الاستثمار التقليدي
25-26	المطلب الثاني: اهداف الاستثمار التقليدي ومحدداته
27	أولا: اهداف الاستثمار
27	ثانيا: محددات الاستثمار
28	المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار التقليدي
29	المبحث الثاني: الاستثمار في المصارف الإسلامية
29	المطلب الأول: المفهوم العام لطبيعة الاستثمار في الشريعة الإسلامية
29	أولا: مفهوم الاستثمار

فهرس المحتويات.....

30	المطلب الثاني: اهداف ودواعي الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي
30	أولاً: الحفاظ على المال وتنميته
30	ثانياً: تحقيق الربح بأكبر نسبة ممكنة بما يزيد أصل المال
30	ثالثاً: تحقيق تداول الثروة
31	رابعاً: القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي
31	المطلب الثالث: المعايير التي تحكم استثمار الاموال في المصارف الإسلامية
32	خلاصة الفصل الثاني
34-47	الفصل الثالث: دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي
34	تمهيد
35	المبحث الأول: في حالة بنك البركة الجزائري
35	المطلب الأول: المخطط الوطني لنفقات الاستثمار الجزائري
35	أولاً: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2014 و2015 حسب كل قطاع،
37	ثانياً: توزيع التدفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2016 و2017 حسب كل قطاع
38	المطلب الثاني: نفقات بنك البركة الجزائري لتمويل الاستثمار المحلي
40	المطلب الثالث: مدى تطبيق نفقات بنك البركة للمخطط الوطني لنفقات الاستثمار الجزائري
41	المبحث الثاني: في حالة المصارف الإسلامية السودانية
41	المطلب الأول: التدفقات السنوية للاستثمار السوداني
44	المطلب الثاني: نفقات المصارف السودانية لتنمية الاستثمار المحلي
47	المطلب الثالث: مدى تطبيق نفقات المصارف السودانية للمخطط الوطني
48	خاتمة الفصل
50-51	الخاتمة
53-55	قائمة المراجع
56-67	الملاحق
70	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	النفقات المخصصة من طرف الدولة لدعم الاستثمار لسنتي 2014/2015	01
37	توزيع التدفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2016 و2017 حسب كل قطاع	02
39	تمويلات بنك البركة الجزائري للسنوات الممتدة من 2014-2017	03
41	تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2014	04
42	تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2015	05
42	تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2016	06
43	تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2017	07
44	تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2014	08
45	تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2015	09
45-46	تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2016	10
46	تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2017	11

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	أعمدة بيانية توضح نفقات التجهيز لسنة 2014 و2015	01
38	أعمدة بيانية توضح نفقات التجهيز لسنة 2016 و2017	02
39	منحنى بياني يمثل نفقات بنك البركة للسنوات الممتدة من 2014 الى غاية 2017	03
40	دائرة نسبية توضح نسب التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة لسنة 2017	04
43	أعمدة بيانية تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات 2017/2014	05
46	أعمدة بيانية توضح تطور التمويل بالصيغ الإسلامية للمصارف الإسلامية السودانية خلال الفترة 2017/2014	06
47	دائرة نسبية توضح التمويل بالصيغ الإسلامية في السودان لسنة 2017	07

مقدمة

اهتم الاقتصاد منذ القدم بدراسة السلوك البشري من اجل اشباع مختلف الاحتياجات الخاصة به، وتنظيم النشاط الاقتصادي وتنميته انتاجا واستهلاكا ومعالجة المشاكل، ويرتبط هذا الأخير ارتباطا وثيقا بالاستثمار وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض باقتصاد أي دولة، ويعتبر العامل الأساسي لبناء ثروة حقيقية والعصب الرئيسي للاقتصاد.

كما يتم القيام بالعملية الاستثمارية من خلال النظام المصرفي، الذي يعتبر من الأسس التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع وذلك بالنظر لأهمية الدور الذي يلعبه في المساهمة في امداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من اجل تنميته وتطويره، ومع تزايد دوره الإيجابي في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية فالبنوك اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الافراد والمؤسسات، حيث تظهر أهميتها من خلال ما تقوم به من اعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات، أي انها تقوم بوظيفة الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، من خلال جمع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الاعمال او الدولة لغرض إعادة اقراضها لأصحاب العجز الذين هم بحاجة الى تمويل لزيادة طموحاتهم وتعدد مشاريعهم.

اعتمدت البنوك منذ نشأتها على التعامل بالفوائد، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمين ان لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا) وباجتهادات الكثير من العملاء والمفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء الى الفوائد اخذا وعطاءا وذلك انطلاقا من الآية الكريمة "يا أيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلکم رؤوس اموالکم لا تظلمون ولا تظلمون"، فكانت الآية الكريمة دلالة على التحريم المغلظ للربا وتوعدهم بالحرب من الله ورسوله، كما بينت الحل لمن وقع في هذا الجرم العظيم بالتخلي عن الأموال الربوية وإبقاء راس المال فقط.

كما ازدادت الحاجة الى المصارف الإسلامية نظرا للازمات الكبيرة التي سببها سعر الفائدة خصوصا بعد ان ضربت الازمة المالية العالمية الأخيرة عصب الاقتصاد الراس مالي سنة 2008 والتي هزت اقتصاديات الدول؛ حيث أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية، كما ان المصارف الإسلامية اختلفت في مدخلها الى العمل الإسلامي، فمنها من انشا فروعا إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعها تدريجيا الى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبا الى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول بالكامل الى المصرفية الإسلامية.

بعد كل ما تم التطرق اليه وقصد الوقوف على قدرة البنوك الإسلامية على تمويل الاستثمار المحلي في دولتي الجزائر والسودان جاءت إشكالية الدراسة في طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الاستثمار المحلي وتطبيق المخطط الوطني لنفقات الاستثمار

كما ان هذه الإشكالية تحوي مجموعة من التساؤلات الفرعية من أجل الإحاطة بالإشكالية والامام بجوانب الموضوع وهي كالتالي:

- هل يتم تطبيق المخطط الوطني من طرف المصارف الإسلامية؟

- ما مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الاستثمار المحلي؟

فرضيات الدراسة

لتسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تم تطبيق المخطط الوطني لنفقات الاستثمار بدرجة كبيرة من طرف بنك البركة والمصارف السودانية، لاهتمامها بالقطاعات الخاصة بالبنية التحتية مقارنة ببقية القطاعات.

- تساهم صيغ التمويل الإسلامية بنسبة محتشمة في تمويل الاستثمار المحلي، سواء المتعلقة ببنك البركة ام تلك المتعلقة بالمصارف السودانية، لكونها اهتمت بالجانب الاستهلاكي قصير الاجل مع اهمال الجانب الاستثماري طويل الاجل.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع وكل ما تم التطرق اليه من خلال ابرازها للدور الكبير الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل النشاط الاستثماري ودعم البنية التحتية، وتنشيط الاقتصاد ككل مقارنة ببقية البنوك التي تسبب التفاوت الاجتماعي، بالإضافة لكونها تستخدم صيغ تمويل مختلفة تتميز بالمرونة والوضوح في التعامل، وتتميز عن غيرها من البنوك التقليدية، كما تبلغ أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم بتسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية وأثرها على الاستثمار وعلى المخطط الوطني للجزائر والسودان.

اهداف الدراسة

- تعريف الصيرفة الإسلامية واهم ما يتعلق بها، ومعرفة المنتجات التي تقدمها وأهدافها وخصائصها.

- توضيح العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستثمار المحلي.

- توضيح المخطط الوطني لنفقات الاستثمار وبرامج الإنعاش الاقتصادي الخاصة بدولتي الجزائر والسودان.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة استخدمنا نوعين من المناهج هما كالتالي:

- المنهج الوصفي: استخدمنا المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالمصارف الإسلامية من مفاهيم خصائص واهداف مع توضيح مختلف المنتجات التي تستخدمها، بالإضافة الى جانب نظري خاص بالاستثمار بمختلف جوانبه التقليدي والاسلامي.

- المنهج التحليلي: استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل المخطط الوطني لنفقات الاستثمار المحلي الخاصة ببنك البركة والمصارف الاسلامية السودانية، مع تحليل الصيغ التي تقدمها ومعرفة مدى مساهمتها في تنمية الاستثمار المحلي ومدى تطبيقها للمخطط الوطني الذي وضعته الحكومة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة (مسعود محجوب، زين الدين الجعفري، 2020/2019) مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان البنوك الإسلامية ودورها في إنعاش الاستثمار المحلي دراسة حالة مصرف السلام الجزائري هدفت الدراسة الى التعرف على حقيقة ودور المصارف الإسلامية والاهداف التي تسعى اليها بالإضافة الى تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية في تحفي زيادة الاستثمار وتحقيق التنافسية الاقتصادية، والوقوف على مميزات وكفاءة التمويل الإسلامي في بنك السلام الجزائري وقد خلصت الدراسة لمجموعة النتائج التالية:

- يشهد نشاط المصارف الإسلامية توسعا ملموسا في الجزائر، وذلك من خلال الانتشار الملحوظ في السنوات الأخيرة.
- تعتبر البنوك الإسلامية ذات قدرة على جمع المدخرات من الفئات المتوسطة وقليلة الدخل.
- سجل مجموع الأصول في مصرف السلام خلال سنة 2018 نموا ب 28% مقارنة بسنة 2017 و2016.
- توزعت ملفات التمويلات لمصرف السلام ما بين استثمارية واستغلالية بقيمة تمويل اجمالية بلغت 75 مليار دج.
- وصل عدد الملفات المدروسة في مصرف السلام الى 440 ألف خلال سنة 2018 ما يعكس معدل نمو ب 54% مقارنة بسنتي 2017 و2016.
- سجلت ودائع العملاء في مصرف السلام خلال سنة 2018 نموا ب 33% مقارنة بسنتي 2017 و2016.

الدراسة الثانية

دراسة (عبد العزيز ميلودي 2007/2006) بعنوان: محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية -دواسة حالة بنك الخليج - " رسالة ماجستير" وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على الدراسة التي قسمها الى فرعين وهما ل: ما هي محددات تمويل الاستثمار لدى بنك البركة الجزائري؟ وما هو النموذج الأفضل لضبط سياسة تمويل الاستثمار في بنك البركة؟ بحيث حاولت الدراسة الى الامام بمفهوم وصيغ الاستثمار وطرق تمويله في البنك الإسلامي واستنتاج الفرق بينه وبين البنوك الربوية، وإبراز أدوات البنك الإسلامي تطرق الى مفهوم الاستثمار بانه عملية يتم خلالها تشغيل أموال مختلفة المصادر داخلية وخارجية في فترات زمنية مختلفة، اما عوائدها فتتمثل في أرباح المشاريع الخاصة، هدفها الأول تحسين الظروف المعيشية. وبعد دراسته لبنك البركة الجزائري تطرق الى ان البنك الاستثماري تحده مجموعة من الضوابط لتمويل الاستثمار من بينها ما هو خاص بالبنك، وما هو خاص بالعمل طالب التمويل، ومنه ما هو خاص بالمشروع محل الاستثمار، ومنه ما يشمل كل ما سبق.

الدراسة الثالثة

دراسة قامت بها بوحيدر رقية " استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة"، شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2012/2011، تطرقت هذه الدراسة الى أهمية البنوك الإسلامية واختبار واقع البنوك الإسلامية وارشادها الى أكثر الطرق نجاعة في مواجهة منافسيها ومن اهداف هذه الدراسة:

- التعرف على البنوك الإسلامية وواقعها في مختلف البلدان واهم المشاكل التي تواجهها.
- التعرف على ضوابط التنافس وفقا للشريعة الإسلامية.
- معرفة اهم المنتجات واهم الاستراتيجيات التنافسية التي تستخدمها البنوك الإسلامية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:
- يشهد قطاع البنوك الإسلامية حاليا منافسة تختلف شدتها من دولة لأخرى.
- يتزايد ضغط البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية باستمرار سواء عن طريق نوافذها الإسلامية او عن طريق ضغط منتجاتها التقليدية لغياب الوعي المصرفي الإسلامي.
- رغم ان النوافذ الإسلامية تشكل منافس قوي للبنوك الإسلامية الكاملة، الا انه كان لها الفضل في توسع تواجد المصرفية الإسلامية في الكثير من الدول.

الفصل الأول

الإطار النظري وطبيعة الصناعة

المصرفية الإسلامية

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

الفصل الأول: الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

تمهيد

مع التطور الكبير للبنوك التقليدية وانتشارها الواسع في الدول الإسلامية التي يتمحور معظم نشاطها عن المعاملات الربوية، كانت ولا تزال موضع جدل بين الجماعات الدينية حول شرعية ممارسة الفائدة، ومع اعتبار ان العالم استقر على نظام موحد عالمي، الا انه تعرض للانتقاد نتيجة للالتزامات التي قام بالتسبب بها.

وعلى ما تم ذكره فان الفرد والمجتمع والدولة في المجتمع المسلم يجب ان يتوافق سلوكهم الاقتصادي مع مبادئ الشريعة الإسلامية الذي يحرم التعامل بالربا، مما دفع بالحاجة الى نظام اقتصادي عدل وكفى في حدود ما نص عنه الشارع الحكيم، من اجل تحقيق أفضل النتائج على الصعيد الاقتصادي.

كل هذا أدى الى ظهور الاقتصاد الإسلامي؛ حيث بدأت المصارف الإسلامية بالظهور في ستينيات القرن الماضي وواصلت في الانتشار الى ما هي عليه الان، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على المصارف الإسلامية ومفاهيمها الأساسية بالإضافة الى طبيعة صناعتها المصرفية.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للمصارف الإسلامية

نتناول في هذا المبحث مجموعة من المفاهيم الأساسية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، بداية بذكر مجموعة من التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية مع معرفة تاريخ نشأتها، ثم نتطرق لخصائصها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المصارف الإسلامية

ظهرت المصارف الإسلامية كضرورة حتمية نتيجة لانتشار الربا في العالم الإسلامي عبر البنوك التقليدية، وأول ما ظهرت في الستينات من القرن الماضي كبديل قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية؛ ثم انتشرت بصورة كبيرة كما هي في وقتنا الحالي.

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

تعددت تعريف المصارف الإسلامية حسب اختلاف الأفكار والآراء والمناهج وفيما يلي نورد بعضاً من هذه التعاريف كما يلي:

تعرف المصارف الإسلامية بأنها: المؤسسات المالية التي تستقبل أموال العملاء وتستثمرها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية¹. المصارف الإسلامية هي: مؤسسات مالية إسلامية تقدم الخدمات المصرفية والمالية وتباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد واحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق السليمة في مجال المعاملات المصرفية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشغيل الأموال².

المصارف الإسلامية: هي مؤسسات مصرفية تجارية تجمع الأموال وتستثمرها دون اللجوء لنظام الفوائد وبالتالي يكون الامتناع عن هذه الأخيرة هو اهم ضابط نظري يمكننا من التعرف على هذه المؤسسات³.

المصارف الإسلامية: هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وادارتها لجميع اعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا⁴.

من التعاريف السابقة نستنتج بأن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية مالية إسلامية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها من خلال مجموعة من المنتجات التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا.

¹ نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط1، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص8.

² حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط2، بغدادي للكتب والطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2019، ص16.

³ عائشة الشرفاوي الملقبي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص27.

⁴ محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص17.

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي الى عام 1940 عندما انشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة وفي عام 1950 بدا التفكير المنهجي المنظم في باكستان بوضع أساليب تمويل جديدة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي عام 1963 انشأت بنوك الادخار المحلية في مصر على يد الدكتور احمد عبد العزيز النجار، ثم تم انشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974، ثم تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977، اما في الأردن فقد بدأت بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978، ثم البنك الإسلامي الدولي عام 1997.

والان فقد انشرت البنوك الإسلامية في جميع انحاء العالم، حتى ان البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ او فروع او بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.¹

المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

رغم التشابه المعتبر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الا انها تختلف عنها من عدة جوانب حيث تتمثل خصائص البنوك الإسلامية فيما يلي:

- اختلاف وظائف المصارف الإسلامية: وذلك من حيث تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالتزامات، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية الا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية ارتكاز الوساطة المالية على تقاسم المخاطر وتحملها بالرغم من السعي لتحقيقها.²

- الصفة الاجتماعية: ترتبط الخدمات الاجتماعية والتنمية للبنك الإسلامي بروح التشريع الإسلامي الذي يقوم جملة وتفصيلا على تبادل التعاون والاحاء والايثار وشتى الخدمات بين افراد المجتمع المسلم، وامتداد الخدمات وشمولها للجميع ومن

¹ محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2016، ص42-43.

² محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص240.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

بينها الزكاة، اذ تعتبر احدى ركائز الإسلام، فهي تحمي المجتمع من التوترات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تضع في ايدي الفقراء والمحتاجين قوة شرائية تمكنهم من توفير احتياجاتهم وجعلهم شركاء في خير المجتمع.¹

- الاستثمار والتمويل في المشاريع الحلال: تولى البنوك التقليدية اهتماما قليلا بالانعكاسات الأخلاقية للنشاطات التي تمولها عكس المصارف الإسلامية التي تعمل في إطار من القيم الأخلاقية المنبثقة من الإسلام، فهي لا تقوم مثلا بتمويل مصنع الخمر او اية أنشطة يجرمها الإسلام وتسبب ضررا للمجتمع.

- التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض: وذلك لان نظام تقاسم الربح والخسارة يتلقى فيه البنك عائدا فقط إذا نجح المشروع وحقق ربحا وبالتالي فان البنك يهتم أكبر بسلامة المشروع وبالتالي فانه يكون مرتبطا بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات (سلع وخدمات) عكس ما هو سائد لدى البنوك الربوية التي تقوم غالبا بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود والمشتقات.²

هناك عدة اهداف للمصارف الإسلامية يمكن بيانها على النحو التالي:

أولاً: الأهداف المالية: وهي التوفيق بين اعتبارات السيولة الربحية والأمان وتنمية الموارد ومن تلك الأهداف المالية ما يلي:³

- جذب الودائع وتنميتها: حيث يعتبر من اهم الأهداف للقاعدة الشرعية والامر الإلهي الى عدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وافراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصارف الإسلامية سواء كانت ودايع الاستثمار او ودايع الادخار.

- استثمار الأموال: تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء كانت للمودعين او للمساهمين وتوجد العديد من الصيغ الاستثمارية الشرعية التي يمكن من خلالها استثمار أموال المودعين والمساهمين، على ان يأخذ المصرف الإسلامي في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

¹ ماضي بلقاسم، دور البنوك الإسلامية في إرساء، المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية، الملتقى الدولي حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2021، ص17.

² سليمان ناصر وعبد الحميد بوشمرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2009-2010، ص306.

³ محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سابق، ص35-36.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

- تحقيق الأرباح: تعتبر الأرباح الحاصلة من النشاط المصرفي الإسلامي، كما تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين، والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعتبر هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، من اجل ان يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي.

ثانيا: الأهداف المتعلقة برضا المتعاملين

تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق رضا مختلف المتعاملين؛ وذلك من خلال:¹

- تقديم الخدمات المصرفية: يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الاعمال التي يجب ان تحظى باهتمام المصارف الإسلامية، ذلك ان البنوك التقليدية تعتبر منافسا قويا بسبب اسبقيتها وتجربتها الطويلة في هذا المجال، لهذا فمن المناسب للمصارف الإسلامية ان تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وغير المتعاملين مع البنوك المنافسة.

- توفير التمويل للمستثمرين: ان تحقيق عنصر الوساطة المالية في الاقتصاد يعتبر من اهم الوظائف التي يقوم بها البنوك بصفة عامة، وباعتبار المصارف الإسلامية جزءا من المنظومة المصرفية ومنافسا للبنوك التقليدية، فإنها ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة ومتعددة تتوافق مع ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وبالتالي تلي احتياجات العملاء المختلفة، وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية.

- توفير الأمان للمودعين: على المصارف الإسلامية ان تولي اهتماما كبيرا لتحقيق عنصر الأمان لان المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون معها تكون أكبر من التي يتعرض لها المتعاملون مع البنوك التقليدية التي تضمن له أصل الودائع وتمنحهم مبالغ إضافية تحسب على أساس سعر الفائدة، في حين ان المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة دون ان تقدم عائد محدد ومضمون لأصحاب الودائع.

ثالثا: الأهداف الداخلية:

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى لتحقيقها تتمثل فيما يلي:²

¹ امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت اشراف الدكتور صالح صالح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص10-11.

² مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تحت اشراف سالم عبد العزيز، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012، ص28-29.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

- تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث ان الأموال لا تنتج عائدا بنفسها دون استثمارها، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك الا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول الى أفضل مستوى أداء في العمل.
- تحقيق معدل النمو: تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا البنوك الإسلامية في السوق البنكية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية.
- الانتشار جغرافيا واجتماعيا: وحتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة الى توفير الخدمات البنكية والاستثمارية للمتعاملين، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر للمتعاملين الخدمات البنكية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك الا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

رابعا: اهداف متعلقة بالقطاع المصرفي والمجتمع ككل

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹

- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية مع الاهتمام بإدخال الخدمات المضافة لإحياء صور التكامل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة، لتحقيق منفعة الفرد والمجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تمويل وموازنة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاستخراجية والعمرانية والسياحية والاسكانية وغيرها من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تعتبر مصادر الأموال هي الركيزة الأساسية لإنشاء أي بنك وممارسة نشاطاته المختلفة وتمثل هذه المصادر في مصادر داخلية متعلقة بالتمويل الذاتي الخاص بالمصرف ومصادر خارجية يحصل عليها المصرف من الأطراف الخارجيين الذين يتعاملون معه.

¹ صادق راشد الشمري، اساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص491.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية

تعتبر المصادر الداخلية هي المصادر الأساسية في المصرف الإسلامي وتمثل الجانب الأكبر من مصادر التمويل وتتمثل في حقوق المساهمين والاحتياطيات بالإضافة الى الأرباح المرحلة (يتم تحجيلها بعد احتجازها).

أولاً: حقوق المساهمين: وتتمثل حقوق المساهمين فيما يلي:¹

- راس المال: يتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند انشاء المصرف، وقد يلجؤون الى زيادة راس المال من اجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من راس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

- الاحتياطيات: تمثل الأرباح المحتجزة من الأعوام السابقة، وتقتطع من نصيب المساهمين من الأرباح او فائض الأموال من اجل تدعيم وتقويم المركز المالي للمصرف. وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.

- الأرباح المرحلة: تمثل أرباح محتجزة يتم تحجيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.

ثانياً: المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، كخطر عدم السداد او خيانة الأمانة او اعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك؛ حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من اهم المخاطر التي توجه اليها هذه المخصصات.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

هي الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير أي من مصادر خارجية وتتمثل في الودائع الجارية، ودائع الادخار، موارد الصناديق بالإضافة الى التبرعات والهبات.

أولاً: الودائع الجارية

تسمى بالحسابات الجارية وهي حقوق على المصرف تعود للمودعين، تفتحها المصارف الإسلامية لعملائها، كما هو حال المصارف التقليدية، تقبل فيها ودائعهم وتختلف الأولى عن الثانية بصدد هذا الحساب:²

¹ محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص194.

² محمد شيخون، المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص99-100.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

- تهتم المصارف الإسلامية ان تجد تكييفاً شرعياً لهذا الحساب، كما يبرره بعضهم انه عقد قرض وليس وديعة لان المصرف يخلط أموال هذا الحساب بغيرها ويتصرف فيها، ومنهم من يرى ان الودائع الجارية ينطبق عليها حكم الوديعة بالمفهومين الشرعي والقانوني؛

- ان المصارف الإسلامية كافة يجيز لها فقهاؤها جميعهم ان تستثمر الودائع الجارية طالما انها تضمن ردها عند الطلب، وتعود للمساهمين حصراً؛

- لا تدفع المصارف الإسلامية لأصحاب هذا النوع من الودائع فوائد بغرض تشجيعهم كما هو الحال في المصارف التقليدية، ولكنها تقتبس عن التقليدية منحهم أحياناً جوائز ومكافآت ومكاسب تحفزهم؛

- ان مفكري المصارف الإسلامية يأخذون في الاعتبار عند صياغة نظرية العمل، أن على هذه المصارف ان تجني عوائد عملها المصرفي من نتاج أرباح استثماراتها، بينما تعتمد التقليدية على القروض في توظيفاتها لأموالها وتحقيق أرباحها.

ثانياً: حسابات الادخار

هي حسابات ودائع لأجل تقوم على مبدأ المساهمة، وتهدف الى حث الناس على الادخار. وهي قليلة الانتشار، وشروط عملها تختلف من بنك لآخر وهذه الشروط عموماً هي:¹

العميل:

- لا يحصل على فوائد ولا يضمن له البنك غلة معلومة ولا استعادة رأس المال المودع او التدخل في إدارة الأموال؛

- عليه اشعار البنك إذا أراد سحب الأموال، يتم الاتفاق عند الإيداع على الوقت اللازم في الاشعار.

البنك:

- يدير الأموال مقابل رسوم بنكية؛

- يودع جزءاً من نتائجه بحسب معدل التوزيع المتفق عليه ومتوسط ارصدة الحساب؛

- مسؤول في حالة التقصير في إدارة الأموال.

ثالثاً: موارد الصناديق: هناك عدة أنواع من الصناديق في البنك الإسلامي تتجمع فيها حصيلة مالية كبيرة تعتبر مصدراً من مصادر الأموال الخارجية سواء كانت خاصة، ام تحت رقابة البنك.²

¹ جينيفيا كوس، التمويل الإسلامي، ترجمة مصطفى الجبزي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011، ص 126-127.

² عبد الله بن محمد بن احمد طيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، ص93.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

رابعاً: الهبات والتبرعات: تعتبر الهبات والتبرعات مصدراً من مصادر الأموال الخارجية للبنك الإسلامي سواء تقدم بها أفراد أم جماعات وسواء كانت لغرض معين أم للصالح العام للمسلمين.¹

المبحث الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

يعتبر البنك الإسلامي بنك استثمار يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعد التوظيف والاستثمار فيه أساس عمله وذلك من خلال مجموعة من الصيغ والمنتجات التي يقدمها، بطريقة تمويلية إسلامية تختلف عن معاملات البنوك التقليدية التي يكون أساس عملها قائم على المعاملات الربوية؛ ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم صيغ التمويل إلى صيغ قائمة على المشاركة وصيغ قائمة على المديونية وستتطرق لكل نوع من أنواع هذه الصيغ.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة

تتمثل هذه الصيغ في الصيغ التي يتم فيها استبدال علاقة الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في تحمل المخاطر؛ حيث يحمل هنا المتعامل مع البنك الإسلامي صفة المالك، وتتمثل هذه الصيغ في المضاربة والمشاركة والمزارعة بالإضافة إلى المساقات.

تستخدم المصارف الإسلامية عدة صيغ تمويلية في تعاملاتها من بينها الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة التي تشمل بدورها المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة حيث تعطي للمتعاملين بها صفة المالك، وستتطرق إليها كما يلي:

أولاً: التمويل بالمضاربة

تعتبر المضاربة من أهم الصيغ التي يتعامل بها المصرف الإسلامي، وتتم من خلال تقديم مبالغ من طرف رب المال (فرد، مستثمر، أطراف أخرى) للمصرف بهدف استثمارها بالطرق المشروعة مع تقاسم الأرباح حسب الاتفاق في العقد (رب المال يقدم المال والمصرف يقوم بعملية الاستثمار أياً كانت).

1- تعريفها: في اللغة: اسم مشتق من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها وفي القاموس المحيط: ضارب له أي تجر في ماله وهي القراض.²

في الاصطلاح: هي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه ماله للآخر ليعمل فيه على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه.¹

¹ المرجع نفسه، ص 93.

² محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 90.

2-شروطها: لا يصح عقد المضاربة شرعا الا بتوفر مجموعة من الشروط وهي:²

- ان يكون راس المال نقدا معلوم المقدار، لان جهالته تؤدي الى جهالة الربح.
- ان يكون راس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب، كما يجب تسليمه لأنه امانة، ولا يصح الا بالتسليم كوديعة.
- تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد، كما لا يصح ان يشترط أحد المتعاقدين لنفسه كمية محددة من الربح.
- تشمل المضاربة كل الاعمال المتمثلة في الزراعة والتجارة والصناعة، بشرط ان تتماشى وطبيعة المصارف الإسلامية.
- ان لا يضيف صاحب المال على المضارب العمل بل يتركه حرا في ذلك.

3-صور المضاربة: للمضاربة صورتان تتمثل فيما يلي:³

- المضاربة المطلقة: هي التي يترك فيها للمضارب حرية التصرف في إطار احكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري، وما يؤدي الى الهدف منها وهو تحقيق الربح.
- المضاربة المقيدة: هي التي يحدد فيها المضارب حدود يتصرف في اطارها تتعلق في حصر العمل في نشاط معين او غير ذلك من القيود.

ثانيا: التمويل بالمشاركة

- 1-تعريفها: هي عقد ينشأ بين شخصين او أكثر في راس المال او الجهد الإداري بغرض ممارسة اعمال تجارية تدر الربح، كما انها صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة⁴.
- 2-أركان المشاركة: تتمثل اهم اركان المشاركة فيما يلي:⁵

¹ لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، المحمدية، المملكة المغربية، 2001، ص277.

² محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص93.

³ حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص

⁴ سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت اشراف عبد الحميد طالب، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص7.

⁵ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص294.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

- الصيغة (الايجاب والقبول): كما انه ليس هناك صيغة محددة لعقد المشاركة فتعقد بكل لفظ يعبر عن المقصود ويصح عقدها باللفظ او الكتابة ويندب توثيق عقد المشاركة بالكتابة والشهود.

- أطراف العقد: كما يشترط في العاقدين ان يكون الشريك صالحا والتوكل والتوكيل.

- محل العقد: وهو ما تنعقد عليه الشركة وهو راس المال والعمل حيث يكون راس المال نقدا من الذهب والفضة او في حكمهما وقد يكون عينا مثل البضاعة والعقارات والآلات.

3- أنواع التمويل بالمشاركة: وتتمثل فيما يلي:¹

- المشاركة الثابتة (طويلة الاجل):

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه ان يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه ربح او خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن او شركة توصية.

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها ان يجل محل المصرف في ملكية المشروع مما دفعة واحدة او على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

- المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تأخذ حصة من الأرباح النقدية اثناء العام.

ثالثا: التمويل بالمزراعة

1-تعريفها: هي دفع الأرض لمن يزرعها بجزء من الزرع وهي جائزة في اصح قولي العلماء، والبذور تكون من العامل او من رب الأرض، والعامل يجب ان يكون له جزء معلوم شائع من جميع الثمرة.²

2-شروط التمويل بالمزراعة: يجب توفر مجموعة من الشروط عند بحث أي طلب للمزراعة وهي:¹

¹ سيف هشام صباح الفخري، مرجع سابق، ص8-9.

² عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ واهداف، ط11، مكتبة فهد الوطنية للنشر، السعودية، 2009، ص86.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

- أهلية العميل طالب التمويل في عملية المزارعة؛

- صلاحية الأرض لزراعة المحاصيل المتفق عليها؛

- تحديد مدة التمويل تحديدا واضحا لمدة معينة معلومة؛

- اقتسام الأرباح بنسبة متفق عليها دون تحديد لرقم معين يتعين على العميل تسليمه للبنك؛

- ان يحدد في العقد نوع الزراعة المستخدمة، ونوع المحصول الذي سيتم زراعته حتى لا يثار نزاع بين أطراف العقد.

رابعا: التمويل بالمساقات

1- تعريفها: وهي ان يدفع الرجل زرعه الى آخر ليقوم بسقيه، وعمل سائر ما يحتاج اليه بجزء معلوم له من ثمره.²

2- شروط صحة عقد المساقاة: تتمثل شروط صحة عقد المساقاة فيما يلي:³

- أهلية المتعاقدين، وتحقق صيغة العقد بوجود اطرافه، ومحل العقد، وهو سقي المزروعات، وحصول الايجاب والقبول؛

- ينبغي ان يتم بموجب الاتفاق في العقد على تحديد صحة كل طرف من أطراف العقد، والالتزامات المترتبة عليه، وما ينبغي

ان يترتب عليه، وما ينبغي ان يوفره حتى تتاح الامكانية لتنفيذ موضوع العقد، وهو سقي الأشجار والمزروعات.

- ضرورة تسليم الأرض والأشجار التي عليها الى من يتولى مهمة سقيها، وان تكون الأرض والأشجار محددة ومعلومة عند

الاتفاق؛

- يجب تحديد مدة المساقاة حتى لا ينشا خلاف يقود الى النزاع حولها؛

- اشتراط تحديد الكيفية التي يتم بها توزيع العائد بين الأطراف، أي ان تحدد حصة من يقوم بمهمة السقي من الناتج المتحقق

فعلا إضافة الى تحديد حصة كل طرف من أطرافها.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

يكون المتعامل مع المصرف في هذه الصيغ مدين والمصرف دائن وتتمثل هذه الصيغ في المرابحة والاستصناع والسلم

والاجارة؛ حيث اننا سنتطرق لكل منها على حدة.

¹ محسن الحضيري، البنوك الإسلامية، ط3، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص147-148.

² عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص85.

³ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص372-373.

اولا: التمويل بالمراجحة

1- تعريف المراجحة

تعريفها في اللغة: من الربح وهو النماء والزيادة الحاصلة في المبايعة، يقال راجحته على سلعته مراجحة، أي اعطيته ربحاً¹.

تعريفها في الاصطلاح: هو اتفاق البنك واحد عملائه لبيع سلعة معينة، يقوم بمقتضاها البنك بشراء سلعة بمواصفات محددة، ليعيد بيعها للعميل على أساس السعر الذي اشتراها به البنك مضافا اليه هامش ربح يتفق عليه الطرفان.²

2- شروط بيع المراجحة: تتمثل فيما يلي:³

- ان يعلم المشتري بالثمن الأول للسلعة، ويشمل ذلك ما تم تحمله من مصاريف؛

- ان يكون الربح معلوما للبائع والمشتري؛

- لا يصلح بيع النقود مراجحة، كما لا يجوز بيع السلعة بمثلها؛

- ان يكون العقد الأول صحيحا؛ أي بيع المراجحة مشروط بالعقد الأول.

ثانيا: التمويل بالاستصناع

1- تعريفه اصطلاحا: يعني دفع مبلغ معين للصانع لصنع سلعة معينة بمواصفات ثابتة.

يصلح هذا النوع من التمويل لتمويل المشاريع الإنتاجية الصناعية.⁴

2- شروط التمويل بالاستصناع: يكون هذا التمويل جائزا إذا توفرت فيه الشروط التالية:⁵

- ان عقد الاستصناع ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط المحددة في العقد من حيث المواصفات ومواعيد التسليم؛

- ان يكون المعقود عليه معلوما ببيان جنسه ونوعه وان يحدد فيه موعد التسليم؛

- جواز تأجيل دفع الثمن كله او تقسيمه الى أقساط معلومة لآجال محددة وذلك حسب راي بعض الفقهاء؛

¹ محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط 6، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 308.

² عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، طبعة الكترونية، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2013، ص 70.

³ محمود الانصاري واخرون، البنوك الإسلامية، ط 1، مصر، 1988، ص 59.

⁴ سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 304.

⁵ ماهر عزيز عبد الرحمان، صيغ التمويل الإسلامية واثارها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامية للتنمية، 2010، متوفر على الموقع

<https://www.researchgate.net/publication/316941118> تم الاطلاع في 15/05/2021.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

- يجوز ان يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا في حالة تأخر المصرف عن الموعد المحدد وبمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ضرورة التأخير؛

- ان يكون الاستصناع مما يجري التعامل فيه بين الناس.

ثالثا: التمويل بالسلم

1- تعريف السلم

يعني السلم دفع ثمن السلعة مقدما على ان يتم استلام السلعة بعد اجل محدد وبمواصفات متفق عليها. يصلح هذا النوع من التمويل لتمويل العمليات الزراعية حيث يحتاج المزارع الى تمويل لشراء مستلزمات الإنتاج من بذور او سماد او علف وغيرها وبعد حصول الإنتاج يقوم بدفعه الى من موله وبالقدر المتفق عليه.¹

2- شروط عقد التمويل بالسلم: تتمثل شروطه فيما يلي:²

- ان لا يكون الثمن والسلعة من الأصناف الربوية التي لا يجوز بيع بعضها ببعض (ربا النسيئة)، فلا يجوز مبادلة مال بمال آخر من جنسه؛

- ان يكون البدلين من الأموال الحلال، ومصدرهما حلال، ولا يتم استخدامهما الا في الحلال؛

- استلام الثمن عند إتمام العقد وفي مجلس العقد، لان عدم تسليم الثمن لا يجوز لأنه يبيع الدين بالدين في حالة عدم تسليم الثمن حال التعاقد؛

- تأجيل تسليم السلعة المباعة التي يتم استلام ثمنها في مجلس العقد، لان هذا التاجي هو الذي يدفع الى التعامل ببيع السلم، وهو ما يميز عقد السلم عن غيره من البيوع الأخرى؛

- شرط ان يكون المسلم فيه في ذمة البائع، بحيث لا يصح بيع السلم في شيء بذاته، لان هذا يتنافى مع الغاية من عقد البيع هذا، اذ لا حاجة لبيع السلم عندما تكون السلعة في محل عقد البيع موجودة؛

- ينبغي ان يكون المسلم فيه محدد، أي ضرورة معرفة مقداره، أي كمية وقدر المسلم فيه بان يكون قابلا للقياس الكمي وزنا او عددا او بهما معا؛

¹ سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص304.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 333-336.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

- ضرورة توفر القدرة على تسليم المسلم فيه وقت الاجل المحدد لتسليمه، ورغم الاختلاف في ذلك، ويمكن ان يرتبط بشرط القدرة على التسليم تحديد مكان التسليم؛
- ان لا يكون عقد بيع السلم معلق بشرط معين لان وجود خيار الاخذ بهذا الشرط من عدمه يفضي الى عدم دفع الثمن في وقت إتمام العقد.

رابعا: التمويل بالإجارة

1- تعريف التمويل بالإجارة

هي عملية مزج بين البيع، وبين الايجار، كأن يتقدم أحد العملاء الى البنك الإسلامي طالبا منه الحصول على آلة لينتفع بخدماتها الإنتاجية، سواء عدم استطاعة العميل على الوفاء بقيمتها، او لكون احتياجه اليها ليس احتياجا دائما.¹

2- شروط التمويل بالإجارة: تتمثل شروط التمويل بالإجارة فيما يلي:²

- انها تمثل المقابل او الثمن الذي يتم دفعه للحصول على منفعة السلعة المؤجرة، وهذا يجعلها تختلف عن البيع الذي يتم للسلعة، وكذلك فانه يختلف عن الإعارة التي لا يوجد ثمن او مقابل لها؛
 - ينبغي ان تكون المنفعة التي يتم الحصول عليها من خلال استئجار الأصل مشروعة، وان لا تكون من الأصناف الربوية؛
 - ان تكون المنفعة معلومة، ويمكن الحصول عليها، ومحددة حتى لا يثير عدم العلم او التحديد لها خلاف او نزاع بخصوصها؛
 - ان تكون الأجرة، أي المقابل لخدمة الأصل المستأجر محددة ومعروفة مسبقا ومتفقاً عليها، وبشكل لا يثير خلاف ونزاع حولها؛
 - ينبغي عدم ضمان العين المستأجرة من الهلاك، لأنها تعتبر امانة لدى المستأجر، الا في حالة ثبوت اهمال او تقصير او تعدي،
 - ان تكون مدة الاجارة محددة، او يحدد العمل الذي تنتهي الاجارة بانتهائه، وان استمرار الاجارة يعتمد على اتفاق الطرفين وحسب ما يتضمنه العقد، وينتهي العقد فعليا بهلاك العين المؤجرة، او ظهور عيب يمنع إمكانية الامتناع من خدماتها سواء كان هذا العيب قديماً، او مستجداً، لان المنفعة لا يمكن الحصول عليها في هذه الحالة وبذلك يتم فسخ العقد وانتهائه.
- 3- أنواع الاجارة: تتمثل أنواع الاجارة فيما يلي:

¹ محن الحضيري، مرجع سابق، ص142.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص393-394.

الفصل النظري الإطار النظري وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية

الاجارة المنتهية بالتمليك: هي عقد ايجار مقرون بوعد البيع يقوم بموجبه أحد المتعاقدين بإيجار شيء الى اخر لمدة معينة يكون للمستأجر عند انقضائها خيار شرائها بسعر معين، وتمثل صورها فيما يلي: ¹

- عقد اجارة مقرونة بهبة السلعة للمستأجر في نهاية المدة؛

- عقد اجارة مقرون ببيع السلعة في نهاية المدة؛

- عقد اجارة مقرون بوعد من المؤجر للمستأجر ببيع السلعة او وهبها له في نهاية المدة.

الاجارة التشغيلية: وهو يعبر عن قيام المصرف باقتناء موجودات واصول مختلفة تلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه، وتمتع بقابلية جيدة للتسويق، سواء على المستوى المحلي او الدولي. ويتولى المصرف اجارة هذه الموجودات لأية جهة ترغب فيها بهدف استيفاء منافعها خلال محددة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود الموجودات الى حيازة المصرف. ²

¹ يوسف الشيبلي، المعاملات المالية، دورة ألفت بالمدينة النبوية في صيف عام 2006، www.shubily.com، 2021/06/01، ص45.

² حكيم حمود واخرون، مرجع سابق، ص195.

نستخلص مما تم دراسته في هذا الفصل ان المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بتجميع المدخرات وتوظيفها من خلال مجموعة من الصيغ التمويلية التي تقدمها، كما تختلف المصارف الإسلامية عن غيرها في كونها تخضع للضوابط الشرعية التي يحددها الدين الإسلامي الحنيف كعدم التعامل بالربا، كما انها حديثة النشأة مقارنة بغيرها؛ بحيث يعود تاريخ نشأتها الى عام 1940 عندما انشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم في باكستان بوضع أساليب تمويل جديدة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أن المصارف الإسلامية تساهم في تنمية المال ومحاربة الاكتناز من خلال تجميع الودائع وتنميتها بما يعود بالأرباح على المجتمع ككل، اذ يعتبر هدفها الأساسي هو إقامة حكم الله في المال وتسخيره لخدمة افراد المجتمع، ولكن لا يتم أي من هذا الا بعد حصول البنك الإسلامي على تمويل من اجل ممارسة نشاطاته المختلفة، اذ يعتبر حصول هذه الأخيرة على تمويل أصعب من بقية البنوك نظرا لضوابطها الشرعية، فمثلا لا يلجأ المصرف الإسلامي الى الاستدانة من بقية البنوك وذلك لعدم تواجد أي بنك يعمل بدون مقابل، وهذا يجعل منها لا تقدم مصادر تمويل طويلة الاجل مقارنة بما تقدمه من قصيرة الاجل.

الفصل الثاني

مدخل نظري إلى الاستثمار

الفصل الثاني: مدخل نظري الى الاستثمار

تمهيد:

ان الاقتصاد بشكل عام هو العلم الذي يهتم بدراسة السلوك البشري من خلال السعي لإشباع مختلف الحاجات التي تخص هذا الأخير بواسطة الموارد النادرة والمحدودة، كما يحرص الاقتصاد على إيجاد أفضل البدائل المناسبة لمعالجة الموارد القليلة، كما أنه يقوم على مجموعة من الركائز التي تهتم بمعالجة العناصر المتعلقة به، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد والتي من خلاله يتم حل مشكل اشباع الحاجات هو الاستثمار، اذ يحظى بأهمية بالغة من قبل جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية، وذلك لما يحققه من فائض اقتصادي يؤدي الى زيادة الدخل القومي وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم افراد المجتمع.

وفي هذا المبحث سنتحدث عن الاستثمار من جانبين مختلفين، الجانب التقليدي القائم على سعر الفائدة (الربا) من خلال معرفة مفهومه وانواعه وأهدافه والمخاطر التي يتعرض لها، بالإضافة الى الجانب الإسلامي المتعلق بديننا الحنيف وكيف ينظر الى الاستثمار في إطار الضوابط الشرعية التي تحدده.

المبحث الأول: الاستثمار في البنوك التقليدية

يمثل الاستثمار احدى دعائم النمو والتطور الاقتصادي وذلك للدور الفعال الذي يلعبه في تنامي اقتصاديات الدول وسنتطرق في هذا المبحث الى الاستثمار التقليدي الذي تنتهجه معظم دول العالم، وذلك من خلال معرفة مفهومه وانواعه المختلفة بالإضافة الى أهدافه ومحدداته والمخاطر التي يتعرض لها كل من قام بعمل استثماري.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار التقليدي وانواعه

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من التعاريف المتعلقة بالاستثمار التقليدي ثم الانتقال إلى أنواعه.

أولاً: مفهوم الاستثمار التقليدي

يعتبر الاستثمار عصب الاقتصاد في أي دولة نظراً للدور الذي يلعبه في النهوض باقتصاديات الدول واختلفت تعاريفه باختلاف نظرة الاقتصاديين الماليين، ويتمثل تعريف الاستثمار فيما يلي:

- الاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حالياً مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال، فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك املا في الحصول على اشباع أكبر في المستقبل.¹
- الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة لتحقيق اغراض المستثمر تقوم على أربع مقومات: الموارد المتاحة، الأصول والنتائج التي يتوقعها المستثمر.²
- الاستثمار هو ارجاء او تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال الى الاستثمار وليس الاكتناز.³
- والتعريف الذي توصلنا اليه ان الاستثمار هو قيام رب المال بالتضحية باستهلاك حالي اكيد من اجل الحصول على عوائد مستقبلية أكبر من المال المضحي به غير أكيدة.

ثانياً: أنواع الاستثمار التقليدي

يمكن تقسيم أنواع الاستثمار التقليدي الى ما يلي:

- 1- من حيث وسائله: يقسم الاستثمار من حيث الوسائل الى ما يلي:⁴
- استثمار مباشر: وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم الى الدولة.

¹ سامي صلال راهي الحساوي، الاستثمار والتمويل في الأوراق المالية، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية طبع نشر توزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 16

² صالح الحناوي، الاستثمارات في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص3.

³ عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، مصر، 2004، ص3.

⁴ ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص22.

- استثمار غير مباشر: وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تساهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

2- من حيث دوافعه الاقتصادية على أطراف الاستثمار الرئيسية: يقسم الاستثمار من حيث دوافعه الاقتصادية كما يلي:¹

- الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة): وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.

- الاستثمار الخاص: وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي او العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود الى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

وإزاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، الذي حول العالم الى قرية، بقي استثمار القطاع الخاص محدودا إزاء الاستثمار الأجنبي.

- الاستثمار الأجنبي: هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، فقد تميز عقد التسعينات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال. فقد انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية.

3- من حيث الموقع الجغرافي: يمكن تبويبها كما يلي:²

- الاستثمارات المحلية او الداخلية: هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات.

- الاستثمار الخارجي: استخدام الأدوات الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية ام جماعية او بصورة مباشرة او غير مباشرة.

4- من حيث المدة: وتقسم الى:

¹ نفس المرجع، ص23.

² دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الأردن، 2009، ص41-42.

- استثمارات قصيرة الاجل: هي الاستثمارات التي لا يتجاوز تاريخ استحقاقها سنة مالية، اي انها محددة بفترة زمنية عادة ما تكون من ثلاثة أشهر الى سنة، وتتمثل في الودائع والأوراق المالية قصيرة الاجل بالإضافة الى شهادات الإيداع واذونات الخزينة وغيرها من الاستثمارات قصيرة الاجل.

- استثمارات طويلة الاجل: هي الاستثمارات التي تتجاوز مدة استحقاقها السنة المالية وقد تصل الى عشرات السنين، وتختص هذه الاستثمارات بتمويل المشاريع الكبيرة طويلة الاجل، كما انها تتصف نوعا ما بالديمومة مقارنة بالاستثمار قصير الاجل، لأنها تقتنى في الأصل من اجل الاحتفاظ بها وتشغيلها لفترة زمنية طويلة.

المطلب الثاني: اهداف الاستثمار التقليدي ومحدداته

سنتناول في هذا المطلب أهداف الاستثمار التقليدي، بعد ذلك سنتناول محدداته.

أولاً: اهداف الاستثمار

للاستثمار التقليدي اهداف كثيرة تتمثل فيما يلي:¹

- تحقيق العائد او الربح او الدخل مهما كان نوع الاستثمار ومن الصعب ان نجد فردا يوظف أمواله دون ان يكون هدفه تحقيق العائد او الربح.

- تكوين الثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي على امل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات؛ وبذلك فان المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

- المحافظة على قيمة المنتجات: اذ يسعى المستثمر الى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقبلها.

ثانياً: محددات الاستثمار:

وتتمثل محددات الاستثمار فيما يلي:²

1- سعر الفائدة: والمقصود بسعر الفائدة تكلفة راس المال المستثمر، فالعلاقة بينهما وبين حجم الأموال المستثمرة فهي علاقة عكسية، أي كلما زاد سعر الفائدة انخفض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، وكلما نقص سعر الفائدة أدى الى ارتفاع حجم الاقتراض، وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

¹ سالم صلال راهي الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص18.

² كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص33-35.

2- الكفاية الحدية لرأس المال: وهي العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال. كما ان العلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية، لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية ترتفع المداخيل وبالتالي التشجيع على الاستثمار، ومنه زيادة الأموال المستثمرة، اما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، ومنه انخفاض الأموال المستثمرة.

3- التقدم العلمي والتكنولوجي: يؤدي هذا الأخير الى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة مما يؤدي الى إحالة القديمة بأخرى جديدة، وظهور مواد طاقة جديدة بمحل القديمة.

4- درجة المخاطرة: ان العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث انه كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار، ولكن من جهة ثانية نجد ان العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار التقليدي

تتنوع تقسيمات مخاطر الاستثمار تبعا لنظرة كل اقتصادي، فلكل عملية استثمارية مخاطر تحيط بها، لكننا تناولنا صور عامة عن اشكال مخاطر الاستثمار نوردتها كما يلي:

1- المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم قيام الطرف الاخر المقابل للمصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها.¹

2- مخاطر السيولة: وتعني عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها او عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.²

3- مخاطر تغير أسعار الفائدة: وهو الخطر الناتج عن التغير غير المتوقع في معدلات أسعار الفائدة ونلاحظ ان أسعار الأوراق المالية ذات العائد الثابت ستعكس هذه التغيرات المتوقعة، اما في حالة تغير أسعار الفائدة وبشكل غير متوقع من قبل سوق المال فان هذا التغير لن تعكسه أسعار الأوراق المالية الا بعد ان يحدث.³

4- مخاطر انخفاض القدرة الشرائية للنقود: هي المخاطر الناتجة عن حدوث انخفاض القوة الشرائية للمدخلات او للمبلغ المستثمر نتيجة وجود حالة تضخم في الاقتصاد لتعكس على القيمة الشرائية لوحدة النقد مما يؤثر على تدني قيمتها، فاذا ارتفع معدل التضخم يرتفع معه معدل الخصم فنخفض القيمة الحقيقية للاستثمار وذلك لانخفاض قيمته الحالية.⁴

¹ عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص19.

² عادل محمد رزق، مرجع سبق ذكره، ص12.

³ ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص74

⁴ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط7، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص62.

5- المخاطر القانونية: هي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات نتيجة صدور قوانين جديدة معاكسة في تسعير المواد الخام او الحدود الدنيا للأجور، او هي المخاطر الناتجة عن حدوث التزام غير متوقع نتيجة عدم توفر رأي قانوني سليم او عدم كفاية المستندات.¹

6- مخاطر الاعمال: وهي المخاطر المتمثلة في مخاطر الإدارة ومخاطر الصناعة ومخاطر الرفع المالي والتشغيلي، وتشير مخاطر الاعمال الى طبيعة اعمال المنشأة المصدرة للأوراق المالية فهي ترتبط بنسبة التكاليف الثابتة الى المتغيرة، وأثر ذلك على بيان التدفقات النقدية كنتيجة لتغير مستويات المبيعات فعندما تزداد نسبة التكاليف الثابتة الى التكاليف المتغيرة ترتفع مخاطر الاعمال.²

7- مخاطر الالتزام: هي المخاطر التي تعرض المؤسسة المالية لعقوبات سواء على شكل غرامات مالية او المنع من ممارسة نشاط معين نتيجة لارتكاب المؤسسة لمخالفات، او عدم صياغة العقود بما يتفق مع القانون.³

8- مخاطر أخرى: هي مخاطر أخرى مرتبطة بالخدمات المالية والنزاهة الخاصة بالمؤسسة، وتتمثل في مخاطر التسعير ومخاطر المسؤولية المستقبلية بالإضافة الى مخاطر تركيز المنتج وتكلفة الفرصة البديلة، كما يضيف بعض الكتاب الى هذه المخاطر مخاطر التحويل ومخاطر الأمانة والافصاح ومخاطر التوثيق وغيرها من المخاطر.⁴

المبحث الثاني: الاستثمار في المصارف الإسلامية

بعدما تطرقنا في المبحث الأول عن الاستثمار في البنوك التقليدية سنتطرق في هذا المبحث الى الاستثمار في المصارف الإسلامية وكيف ينظر الشارع الحنيف الى هذا الأخير مع ذكر بعض الجوانب النظرية الخاصة به من مفهوم وأهداف، بالإضافة الى معرفة واقع وطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية.

المطلب الأول: المفهوم العام لطبيعة الاستثمار في الشريعة الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم الاستثمار، ثم الانتقال إلى تعريف صناديق الاستثمار.

أولاً: مفهوم الاستثمار:

¹ عمر مصطفى جبر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص20.

² ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص74.

³ عمر مصطفى جبر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁴ عادل محمد رزق، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

يختلف تعريف الاستثمار في البنوك الإسلامية عن الاستثمار في البنوك التقليدية الا انه يتفق معه بشكل عام في انه يهدف الى تنمية المال وتوليد الثروة ومن هذا المنطلق نورد بعض التعاريف كما يلي:

- هو جهد واعى ورشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها.¹
- هو القيام بمجموعة من الاعمال المصرفية والتجارية من اجل تنمية المال وتكثيره، وهو عملية بديلة عن اكتناز المال وتركه عاطلا لان الأصل في المال النماء.²

- والتعريف الذي توصل اليه الطالبان ان الاستثمار الإسلامي هو توجيه الجزء من الأموال الغير موجه للاستهلاك الى توظيفه في مشاريع ينتظر منها ربح يهدف تنميتها وتكثيرها بشرط ان تكون هذه المعاملة لا تتعدى حدود ما نصه الشارع الحنيف.

ثانيا: مفهوم صناديق الاستثمار:³

هناك أهمية كبيرة لصناديق الاستثمار، باعتبارها أدوات مالية واوعية جديدة لها تأثيرها في تجميع المدخرات وتشجيع الاستثمار، ومن هذا المنطلق قامت بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام الصناديق الاستثمارية وتطوير اعمالها ونشاطها بما يتفق واحكام الشريعة الإسلامية.

كما تعرف صناديق الاستثمار بأنها: صناديق مالية تقوم بالاستثمار الجماعي عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين وبصفة خاصة من صغارهم، من اجل استثمار مواردها استثمارا حقيقيا وفي عمليات مباشرة مبنية على عقد المضاربة الشرعية او في مجالات الاستثمار الإسلامي الأخرى كالإجارة، السلم، المرابحات وغيرها.

المطلب الثاني: اهداف ودواعي الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي

تتلخص الأهداف التي يرمي التشريع الإسلامي الى تحقيقها من الاستثمار فيما يلي:⁴

أولا: الحفاظ على المال وتنميته:

وذلك لأن أساس تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات يرتكز على كيفية محافظة هذه المجتمعات على ثروتها وكيفية تنمية هذه الثروات، وهي حقيقة عنا الشارع الحكيم بتحقيقها من خلال حثه على الاستثمار، وبيان التدابير التي تجعل الاستثمار يحقق هذا المقصد، واهم هذه التدابير تحريم الربا والاحتكار، والميسر، والاسراف، والتبذير، والتقتير.

¹ احمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، البحرين، ص 7-8

² محمد دباغ، أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية عقد المضاربة نموذجاً، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة ادرار، الجزائر.

³ احمد سفر، المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 71-73.

⁴ يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وانواعها، ط 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 82-84.

ان الإسلام من خلال هذه التدابير يختلف اختلافا جوهريا عن الأنظمة التقليدية التي تركز فقط على تنمية الثروة دون ان تعير أي اهتمام للوسيلة التي تحقق ذلك.

ثانيا: تحقيق الربح بأكبر نسبة ممكنة بما يزيد أصل المال:

وهو مقتضى لفظ الاستثمار ومعناه، ومن المشروع للمؤمن بان يسأل الله البسطة في الرزق، وان يسعى لطلب هذا الرزق بالأساليب المشروعة التي لا تتنافا مع مبادئ الدين الحنيف.

ثالثا: تحقيق تداول الثروة:

حيث يهدف الشارع من خلال الاستثمار اشراك أكبر عدد ممكن من افراد المجتمع للاستفادة من هذا المال، ومن الوسائل التي تضمن تحقيق هذا المقصد الاستثمار في الصناديق؛ حيث تمتاز باشتراك أكبر عدد ممكن من المستثمرين، والفترة المحدودة لتصفية الأصول وتحويلها الى سيولة نقدية.

ومن مزايا هذا الاستثمار توافر السيولة خلال عمر الصندوق لإمكان استرداد الأموال والحصول عليها كلما دعت الحاجة، مما يساعد على تأدية المال لوظيفته على الوجه الأمثل لأنه كما قد تحمل تلك الوظائف المتاحة بكنز المال قد تحمل بربطه دائما بالاستثمار مما يحول دون انفاقه.

رابعا: القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي:

يسعى الإسلام من خلال تشديده على ضرورة الاستثمار الى القضاء على التخلف عن ركب الحضارة للأمم المتقدمة ولتحقيق النمو الاقتصادي، وفق ما يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية ويمكن لتحقيق ذلك استنباط الطرق التالية:

- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد؛

- اعتبار الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع فرض كفاية يجب القيام بها لحاجة المجتمع إليها؛

- صيغ التمويل الشرعية التي تكفل مشاركة راس المال في أي نشاط انتاجي؛

- وجوب توجيه المدخرات نحو الاستثمار المشروع وتحريم الاكتناز؛

- ضمان حد الكفاية للفرد وضرورة توفير مشروعات البنية الأساسية؛

- تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع.

المطلب الثالث: المعايير التي تحكم استثمار الاموال في المصارف الإسلامية

هناك العديد من المعايير التي تحكم استثمار الأموال في المصارف الإسلامية، تتمثل هذه المعايير فيما يلي:¹

- 1- معيار العقيدة: حيث ينطلق استثمار المال وفقا للضوابط الشرعية، وان المال مال الله، والانسان مستخلف فيه، ويجب استخدامه بعيدا عن الربا.
 - 2- المعيار الأخلاقي: حيث يلتزم الفرد المسلم بمجموعة من القيم الأخلاقية عند استثمار الأموال من أهمها عدم الغش وعدم اكل أموال الناس بالباطل.
 - 3- معيار التنمية: حيث يهدف لتشغيل كامل راس المال الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ان يتم مراعاة أولويات الاستثمار وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات.
 - 4- معيار ربط الكسب بالجهد: وهو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الاسلام فلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب.
 - 5- معيار الغنم بالغرم: وهو الربح مقابل الخسارة وينطلق هذا المعيار من القاعدة الشرعية الخراج بالضمان والتي تعني ان من ضمن أصل الشيء فله ما يخرج منه من ربح او خسارة.
- ويتوقف حجم الاستثمار ابتداء على ما يطلبه العملاء من البنك الإسلامي، وكذلك ما يستطيع البنك الإسلامي ان يوظفه من الأموال المتاحة للاستثمار، ودرجة اسهامه ستتوقف على ما يمنح له في السوق المالية الإسلامية، والتي ستبقى أيضا محدودة بفترة ليست بالقصيرة كما يرى بعض الخبراء في مجال الصيرفة الإسلامية.

¹ منذر عبد الهادي رحب زيتون، تقييم جودة أداء الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت اشراف كامل المغربي، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص 27-28.

خلاصة الفصل الثاني

يستخلص من هذا الفصل الدور الكبير والفعال في بناء اقتصاديات الدول، وذلك بكونه أيضا ضرورة اقتصادية واجتماعية، لكونه يقوم بتجميع المدخرات من أصحاب الفائض المالي، وإعادة اقراضها لأصحاب العجز المالي (الذين هم بحاجة الى تمويل)، وبذلك يقوم بدور الوساطة المالية وتنشيط النشاط الاقتصادي.

كما اتضح وجود نوعين من الاستثمار استثمار تقليدي قائم على سعر الفائدة واستثمار قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفوائد الربوية، ورغم هذا الاختلاف الجوهرى الا انهما يتفقان بشكل عام في كونهما يهدفان الى تنمية المال وتوليد الثروة.

الفصل الثالث

دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار
المحلي

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد وعصب النشاط الاقتصادي، وذلك للدور الهام والضروري الذي يلعبه في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار، بالإضافة إلى المساهمة في دعم البنية التحتية ولعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية، لما يقدمه من خدمات مختلفة سواء كانت المتعلقة بالمؤسسات أو ما يتعلق بالأفراد.

كما أن المصارف الإسلامية جزء لا يتجزأ من هذا النظام، إلا أنها تتسم بصفات مميزة تنفرد بها عن بقية المصارف، ككونها تمتلك صيغ ومنتجات تمويلية خاصة بها، وجاءت هذه السمات تلبية لرغبة المتعاملين معها من سكان العالم الإسلامي، وذلك رغبتهم بأن تكون تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية كدستور خاص بها وعدم التعامل بالمعاملات الربوية.

وستنطلق في هذا الفصل إلى قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية في الاستثمار المحلي الجزائري والسوداني وذلك من خلال معرفة ما إذا كانت تساهم في تطبيق المخطط الوطني لنفقات الاستثمار من عدمه.

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

المبحث الأول: في حالة بنك البركة الجزائري

تهدف دراسة نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر الى تسليط الضوء على واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر والوقوف على قدرة البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار المحلي وتحقيق المخطط الوطني لنفقات الاستثمار، عن طريق دراسة حالة بنك البركة، وذلك من خلال عرض المخطط الوطني وبرامجه لإنعاش الاقتصاد، بالإضافة الى عرض مجموعة من الاحصائيات المتعلقة بقطاع الاستثمار والصيغ التمويلية الخاصة ببنك البركة.

المطلب الأول: المخطط الوطني لنفقات الاستثمار الجزائري (نفقات التجهيز):

تماشيا مع أولويات عمل الحكومة الجزائرية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتنمية الاستثمار المحلي ومحاولة زيادة الناتج الداخلي قامت الدولة بالعديد من السياسات ومحاولة وضع برامج تنموية ناجعة من اجل تحقيق التنمية المحلية تتمثل في:

- برنامج إنعاش اقتصادي من 2001 الى 2004 خصص له غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دينار منها 129 مليار دينار للتنمية المحلية وأكثر من 90 مليار للتنمية البشرية.

- برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي من 2005 الى 2009 خصص له رصيد مالي يقدر ب 2202,7 وقد بلغ حجم الاستثمار فيه حوالي 9000 مليار دج للتنمية المحلية و1908,5 مليار دج للتنمية البشرية.

- برنامج التنمية الخماسي من 2010 الى 2014 الذي جاء في بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010 بحيث خصص له 286 مليار دولار كبرنامج للاستثمارات العمومية قصد تكملة المشاريع الكبرى.

ويمكننا رؤية هذه البرامج في نفقات الاستثمار او ما يسمى بنفقات التجهيز والتي تتمثل في المخطط الوطني السنوي الذي يتم اعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية؛ حيث انها توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات، سنقوم بدراستها من 2014 الى 2017 على النحو التالي:

أولا: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2014 و2015 حسب كل قطاع، الوحدة 1000 دينار جزائري.

الجدول التالي يبين النفقات لعام 2014 و2015.

الجدول رقم (01): النفقات المخصصة من طرف الدولة لدعم الاستثمار لسنتي 2015/2014

القطاعات	نفقات 2014	نفقات 2015
الصناعة	2.820.500	1.577.900

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

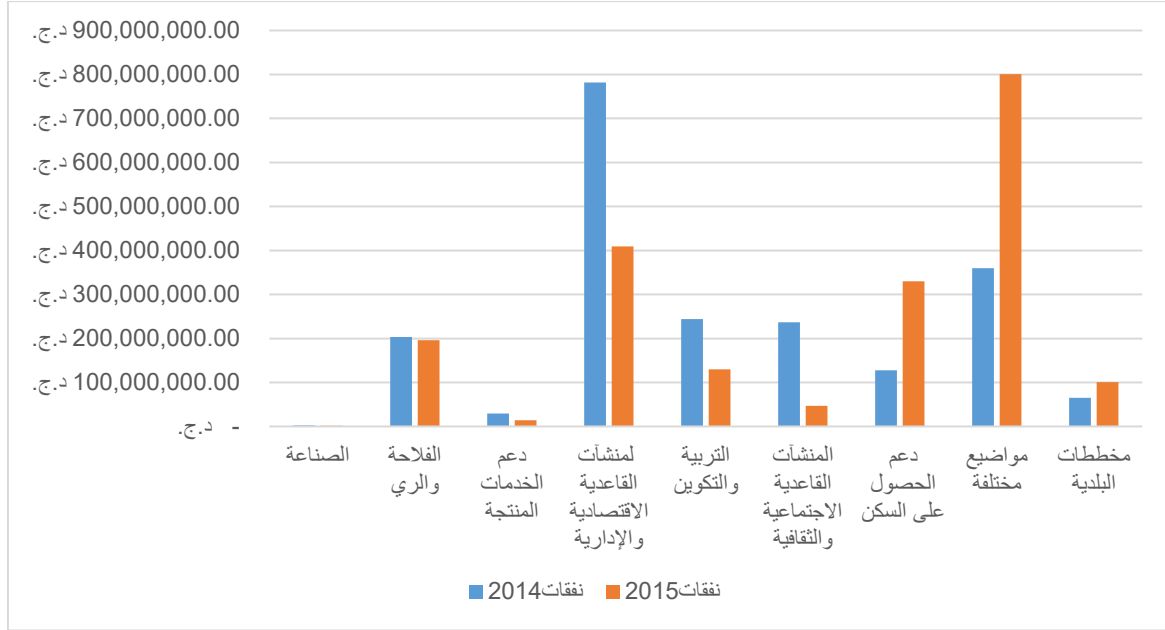
195.964.200	203.520.500	الفلاحة والري
14.094.582	29.347.000	دعم الخدمات المنتجة
409.143.753	781.640.900	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
129.547.250	243.865.900	التربية والتكوين
47.087.049	236.615.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
329.669.358	127.536.000	دعم الحصول على السكن
800.325.756	360.000.000	مواضيع مختلفة
100.395.479	65.000.000	مخططات البلدية للتنمية

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على ملحق قانون المالية 2014 و2015، ص48 وص59 على التوالي.

يتبين من الجدول رقم (01) أن نفقات الاستثمار (التجهيز) التي خصصتها الجزائر في مختلف القطاعات للسنتين 2014 و2015 تركزت على المشاريع المتعلقة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (التي تمثل جملة التجهيزات الجماعية الضرورية لتنشيط الحركة الاقتصادية مثل الطرقات والسكك الحديدية والموانئ...)، وأيضا التركيز على مواضيع مختلفة، ونلاحظ ان اهتمام الدولة بهاذين القطاعين أكبر من غيرها وذلك لاهتمامها بتحسين البنية التحتية.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ عدم الاهتمام بالقطاعات السيادية التي تساهم في تنمية الاستثمار المحلي، مثل قطاعي الصناعة والفلاحة والري واهتمام جزئي ببقية القطاعات، والشكل الموالي يوضح الجدول أعلاه:

الشكل رقم (01): أعمدة بيانية توضح نفقات التجهيز لسنة 2014 و 2015



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (01).

من الشكل رقم (01) نلاحظ بصورة جيدة قيمة التفاوت بين التمويلات والنفقات المخصصة لإنعاش الاقتصاد الجزائري فأعمدة المنشأة القاعدية والاقتصادية والإدارية هي الأكبر قيمة ثم تليها مباشرة مواضيع مختلفة التي بقيت مبهمه ولا يوجد فيها معلومات كافية فيها.

ومنه نستنتج ان الحكومة الجزائري رغم جهودها المبذولة لتطوير وإنعاش الاستثمار المحلي الا انها لم تقم بتقسيم جيد للنفقات حيث لم تركز على اهم القطاعات كالزراعة والصناعة.

ثانيا: توزيع التندفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2016 و 2017 حسب كل قطاع، الوحدة 1000 دينار جزائري.

الجدول رقم (02): النفقات المخصصة من طرف الدولة لدعم الاستثمار لسنتي 2017/2016

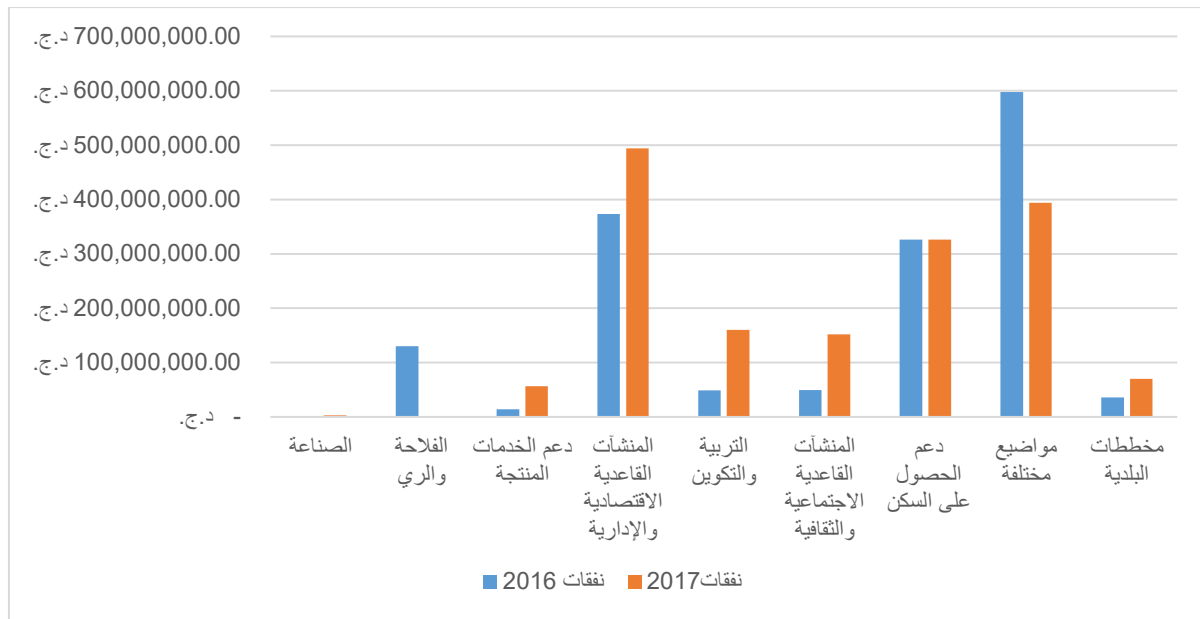
القطاعات	نفقات 2016	نفقات 2017
الصناعة	1.172.559	2.623.000
الفلاحة والري	130.221.908	164.063.000
دعم الخدمات الإنتاجية	13.822.745	56.713.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	373.191.935	494.191.000
التربية-التكوين	48.573.495	160.374.000

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

151.862.000	49.666.666	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
326.102.000	326.224.315	دعم الحصول على السكن
394.023.000	597.459.069	نفقات مختلفة
70.072.000	36.008.812	مخططات التنمية للبلديات

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على ملحق قانون المالية 2016 و 2017، ص 38 وص 67 على التوالي.

الشكل رقم (02): أعمدة بيانية توضح نفقات التجهيز لسنة 2016 و 2017



المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

نفس الملاحظة السابقة، حيث نلاحظ من الشكل رقم (02) ان الحكومة مازالت تركز على نفس القطاعات مع اهمال اهم القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في تنمية الاستثمار المحلي.

من التحليل السابق يمكننا معرفة ان الحكومة الجزائرية تقوم بدعم مجموعة من القطاعات لكن أهمها هي المنشآت القاعدية والاقتصادية والدعم للحصول على سكن بالإضافة الى مخططات أخرى.

المطلب الثاني: نفقات بنك البركة الجزائري لتمويل الاستثمار المحلي

تختلف مصادر تمويل الاستثمار في المصارف بحسب اختلاف نوع وطبيعة هذه المصارف، فبنك البركة الجزائري كبنك إسلامي يعتمد على الصيغ الإسلامية المعروفة في التمويل (الرابحة، المضاربة، الإستصناع...).

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

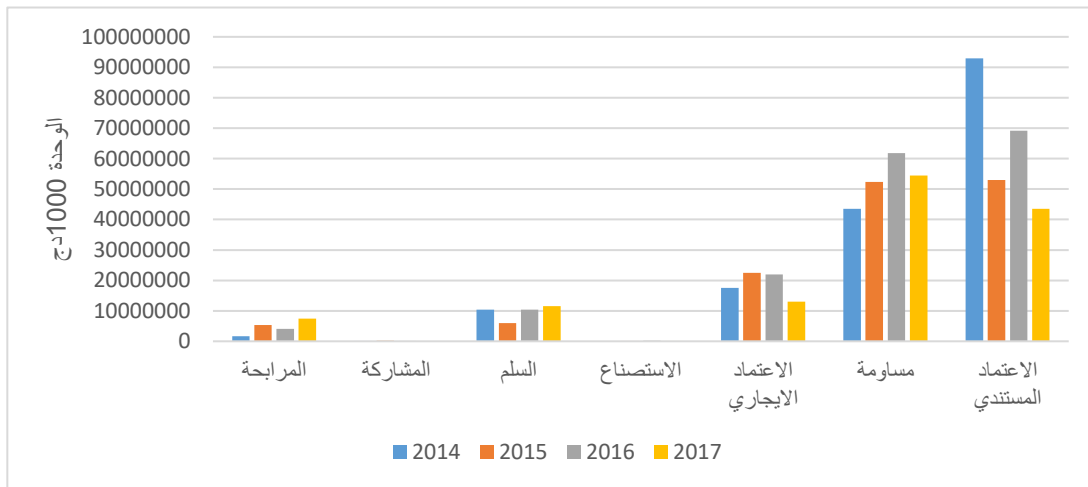
من اجل معرفة مدى مساهمة بنك البركة في تمويل الاستثمار المحلي وتطبيق مخطط الحكومة اعتمدنا على السنوات الممتدة من 2014 الى 2017 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تمويلات بنك البركة الجزائري للسنوات الممتدة من 2014-2017، الوحدة 1000 دينار جزائري.

2017	2016	2015	2014	
7444260	4115600	5366300	1625000	المراجعة
-	80000	202000	43000	المشاركة
11564670	10389970	6024100	10417000	السلم
90000	185000	63700	-	الاستصناع
13036320	22007050	22436610	17550890	الاعتماد الايجاري
54433290	61807400	52314400	43482000	مساومة
43561110	69171560	52947200	92885000	الاعتماد المستندي

المصدر: عواطف محسن، امال مهاوة، "واقع ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 7، العدد 2، 2 ديسمبر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص 150.

الشكل رقم (03) : منحى بياني يمثل نفقات بنك البركة للسنوات الممتدة من 2014 الى غاية 2017



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03).

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

نلاحظ من الشكل رقم (03) ان تمويلات بنك البركة الجزائري جد محتشمة في عدة صيغ كامراجحة، السلم، المشاركة والاستصناع و انها ركزت بشكل كبير على المساومة والاعتماد المستندي .

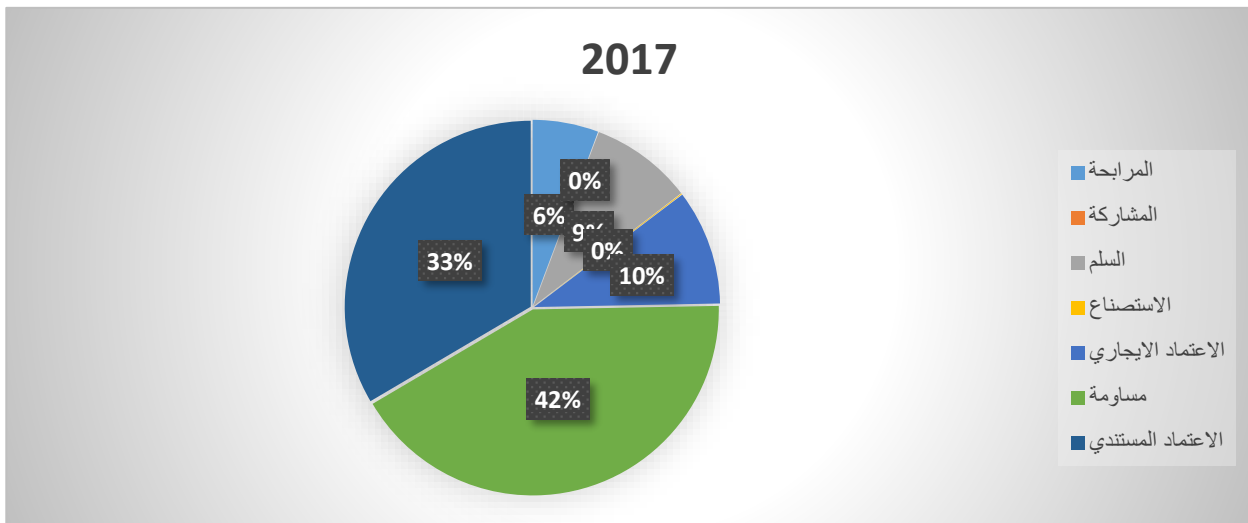
ونستنتج من التحليل السابق ان بنك البركة الجزائري لا يعتمد على مخطط الدولة لدعم الاستثمار المحلي حيث لم يتم بمنح تمويلات تساعد في القطاعات التي تريد الدولة دعمها.

المطلب الثالث: مدى تطبيق نفقات بنك البركة للمخطط الوطني لنفقات الاستثمار الجزائري

من اجل معرفة مدى مساهمة بنك البركة في تنمية الاستثمار المحلي نحتاج لمقارنة ما تم تمويله في بنك البركة مع المخطط الوطني لنفقات الاستثمار الجزائري من اجل ما ان كانت حقا تدعم هذا الأخير .

لاحظنا توجه الحكومة نحو تمويل القطاعات المتعلقة بالبنية التحتية للبلد (المنشآت القاعدية والاجتماعية والاقتصادية، السكن ...) بشكل كبير مع اهتمام جزئي بباقي القطاعات مقارنة بهذا الأخير، الان بالمقارنة بما خصصه بنك البركة لدعم الاستثمار المحلي نجد انه لا يتطابق تماما مع مخطط الدولة ؛ حيث ركزت كثيرا على صيغة المساومة التي تتعلق بإعادة شراء السلع لكن ليس لها علاقة كبيرة بمخطط الدولة . وركزت قليلا على الجانب الصناعي وذلك عن طريق صيغة التمويل الايجاري التي تسمح باستغلال الأصول دون شرائها أي كراؤها لكن ذلك لا يكفي، كما نلاحظ أيضا ان بنك البركة ركز كثيرا على التجارة والاستثمار الخارجي؛ فمخصصات الاعتماد المستندي تمثل اعلى نسبة من باقي الصيغ فنلاحظ ان المساومة كانت اعلى نسبة ب (42%) ثم يليها الاعتماد المستندي بنسبة (33%) اما باقي الصيغ فكانت شبه منعدمة وهذا يدل على ان بنك البركة لا يقوم بتطبيق برنامج الحكومة و الدائرة النسبية لسنة 2017 الاتية تمثل ذلك:

الشكل رقم (04) دائرة نسبية توضح نسب التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة لسنة 2017.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03).

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

المبحث الثاني: في حالة المصارف الإسلامية السودانية

تهدف دراسة نشاط المصارف الإسلامية في السودان الى تسليط الضوء على واقع العمل المصرفي الإسلامي في السودان والوقوف على قدرة البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار المحلي وتحقيق المخطط الوطني لنفقات الاستثمار، وذلك من خلال عرض المخطط الوطني وتدفقات تمويله المصرفية في مختلف القطاعات، بالإضافة الى عرض مجموعة من الاحصائيات المتعلقة بقطاع الاستثمار والصيغ التمويلية الخاصة بالمصارف الإسلامية.

المطلب الأول: التدفقات السنوية للاستثمار السوداني:

سنتطرق في هذا المطلب الى عرض التدفقات التمويلية المصرفية المتعلقة بالمخطط الوطني السوداني في مختلف القطاعات كما يلي:

أولاً: تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2014 بالجنيه السوداني، 1000 جنيه للوحدة.

الجدول رقم (04): تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2014

2014		النشاط
نسبة المساهمة %	التدفق	
15.7	6062100	الزراعة
13.3	5155800	الصناعة
17	6588300	التجارة المحلية
1.6	610500	الطاقة والتعدين
9.9	3848000	العقارات والتشييد
7.7	2968200	الاستيراد
100	38678600	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014، بنك السودان المركزي، ص 61.

ثانياً: تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2015 بالجنيه السوداني، 1000 جنيه للوحدة.

الجدول رقم (05): تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2015

2015		النشاط
نسبة المساهمة %	التدفق	
20.5	11089400	الزراعة
14.6	7899300	الصناعة

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

18.3	9928500	التجارة المحلية
0.7	401200	الطاقة والتعدين
11	593700	العقارات والتشييد
2.9	1568900	الاستيراد
100	38678600	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي الخامس والخمسون 2015، بنك السودان المركزي، ص 61.

ثالثا: تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2016 بالجنيه السوداني، 1000 جنية للوحدة.

الجدول رقم (06): تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2016

2016		النشاط
نسبة المساهمة %	التدفق	
22.7	18893600	الزراعة
11.5	9570900	الصناعة
19.9	16627300	التجارة المحلية
1.1	941600	الطاقة والتعدين
11.8	9873800	العقارات والتشييد
3.6	3012600	الاستيراد
100	83355300	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2016، بنك السودان المركزي، ص 61.

رابعا: تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2017 بالجنيه السوداني، 1000 جنية للوحدة.

الجدول رقم (07): تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام

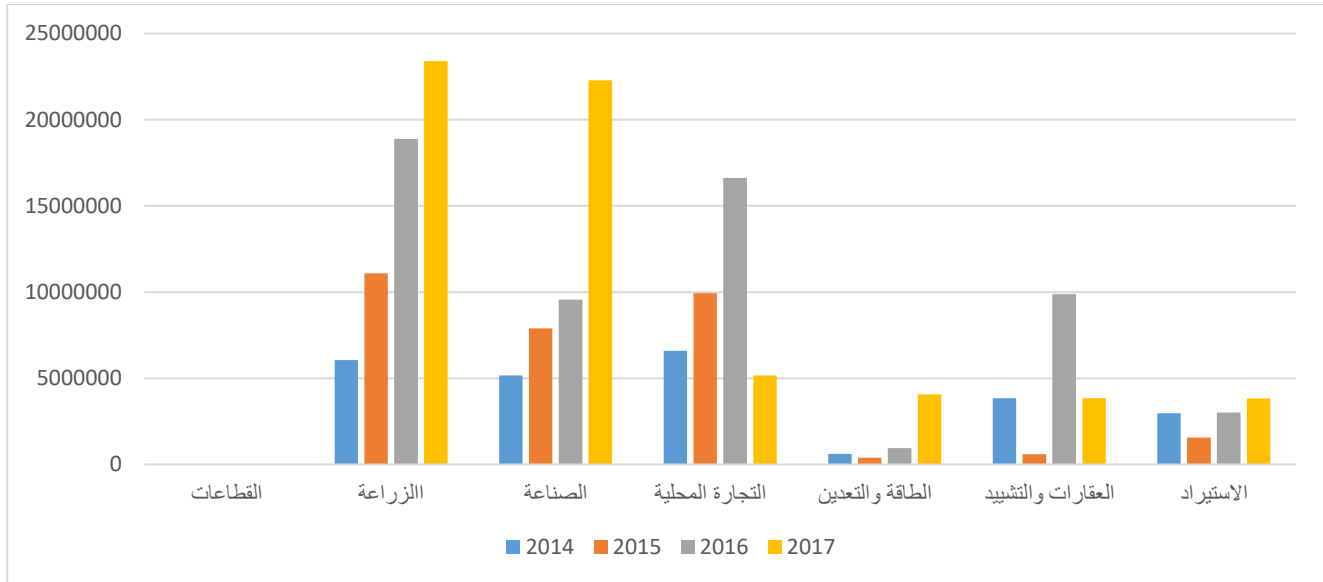
2017		النشاط
نسبة المساهمة %	التدفق	
18.7	23393900	الزراعة
17.8	22276000	الصناعة
4.1	5160200	التجارة المحلية

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

3.3	4072400	الطاقة والتعدين
3.1	3848400	العقارات والتشييد
3.1	3835500	الاستيراد
100	125091300	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي السابع والخمسون 2017، بنك السودان المركزي، ص61.

الشكل رقم(05): أعمدة بيانية تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات 2014_2017



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول (4)، (5)، (6)، (7).

نلاحظ من الجداول أعلاه والشكل (05) ان تمويل التجارة المحلية يساهم بنسبة 17% من اجمالي التدفق لسنة 2014 وارتفاعها في السنتين الموالتين، أيضا نلاحظ ان تمويل القطاعات الأخرى كالصناعة و الزراعة كانت لهما نسب مرتفعة في السنوات المدروسة اما بالنسبة لقطاعات القارات و التشييد و الاستيراد كانت منخفضة ومتذبذبة .

المطلب الثاني: نفقات المصارف السودانية لتنمية الاستثمار المحلي

سنتطرق في هذا المطلب الى التدفقات التمويلية الخاصة بصيغ المصارف السودانية.

تدفق التمويل المصري بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2014.

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

أولاً: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2014 بالجنيه السوداني، 1000 جنيه للوحدة.

الجدول رقم (08): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2014

نسبة المساهمة %	2014	
52.2	20180400	المراجحة
9.4	3625300	المشاركة
5.4	2086500	المضاربة
3.8	1464200	السلم
13.4	5178300	المقاولة
0.4	144600	الاجارة
0.1	43200	الاستصناع
0.5	208700	القرض الحسن
14.8	5747400	نفقات اخرى
100	38678600	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014، بنك السودان المركزي، ص62.

ثانياً: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2015 بالجنيه السوداني، 1000 جنيه للوحدة.

الجدول رقم (09): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2015

نسبة المساهمة %	2015	الصيغة
49.8	26968500	المراجحة
7.0	3822800	المشاركة
6.6	3582200	المضاربة
3.0	1622900	السلم
15.5	8402200	المقاولة
0.4	200200	الاجارة
0.1	47200	الاستصناع
0.2	120900	القرض الحسن
17.4	9426300	نفقات اخرى
100	54193200	المجموع

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي الخامس والخمسون 2015، بنك السودان المركزي، ص62.

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

ثالثا: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2016 بالجنيه السوداني، 1000 جنية للوحدة.

الجدول رقم (10): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2016

الصيغة	2016	نسبة المساهمة %
المراجحة	38518700	46.2
المشاركة	17271500	20.7
المضاربة	5594000	6.7
السلم	4165500	5.0
المقاولة	2499700	3.0
الاجارة	290400	0.3
الاستصناع	240800	0.3
القرض الحسن	52300	0.1
نفقات اخرى	14722400	17.7
المجموع	83355300	100

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2016، بنك السودان المركزي، ص62.

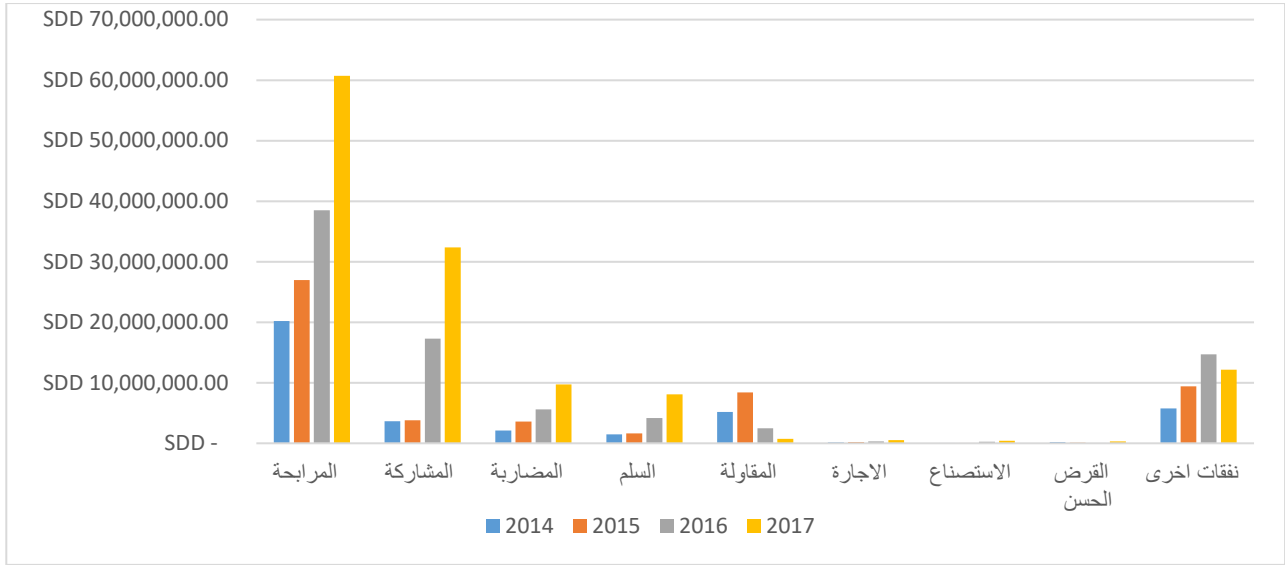
رابعا: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2017 بالجنيه السوداني، 1000 جنية للوحدة.

الجدول رقم (11): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2017

الصيغة	2017	نسبة المساهمة %
المراجحة	60723800	48.5
المشاركة	32375200	25.9
المضاربة	9740100	7.8
السلم	8099300	6.5
المقاولة	728500	0.6
الاجارة	545900	0.4
الاستصناع	442700	0.4
القرض الحسن	294100	0.2
نفقات اخرى	12141700	9.7
المجموع	125091300	100

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي السابع والخمسون 2017، بنك السودان المركزي، ص62.

الشكل رقم(06): أعمدة بيانية توضح تطور التمويل بالصيغ الإسلامية للمصارف الإسلامية السودانية خلال الفترة 2014/2017



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم (08)، (09)، (10)، (11).

نلاحظ من الشكل (06) ان التمويل بالصيغ الإسلامية في السودان ارتكز بشكل كبير على صيغة المرابحة حيث تمثل تقريبا 50% من التمويلات العامة ثم تليها المشاركة والمضاربة على التوالي ، اما باقي الصيغ فكانت تمويلاتها شبة معدومة او ضعيفة جدا.

نستنتج ان المصارف الإسلامية في السودان تحبذ صيغة المرابحة لسهولة التعامل بها وسهولة الحصول على إيراداتها لكنها اهملت الجانب الاقتصادي و الاستثماري ؛ حيث لم تركز على ما ينمي الاقتصاد ويزيد من الاستثمارات.

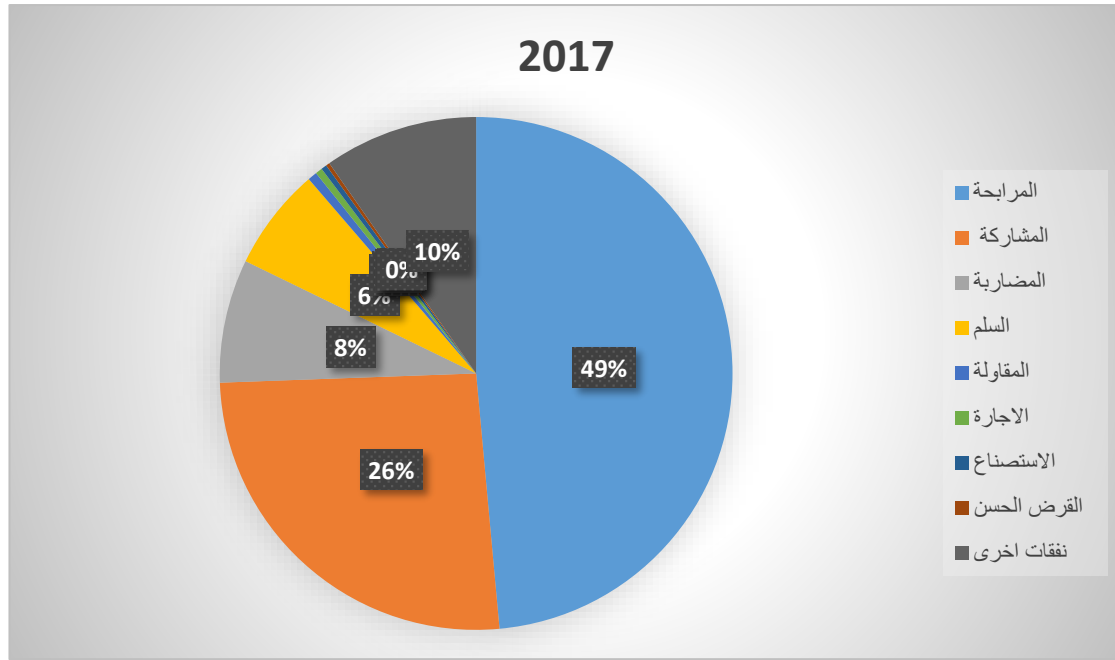
المطلب الثالث: مدى تطبيق نفقات المصارف السودانية للمخطط الوطني

من اجل معرفة مدى مساهمة المصارف السودانية في تنمية الاستثمار المحلي نحتاج لمقارنة ما تم تمويله في هذه المصارف مع المخطط الوطني لنفقات الاستثمار السوداني من اجل ما ان كانت حقا تدعم هذا الأخير من عدمه حيث تم الوصول لنتائج عديدة منها ان المصارف الإسلامية في السودان في تطور ملحوظ في قيم تمويلاتها في السنوات المدروسة ما عدا صيغ المقاوله، الاجارة، الاستصناع، والقرض الحسن لكن بالرغم من الارتفاع الملحوظ في قيم التمويل الا انها تبقى منخفضة جدا مقارنة بما حققته السودان من إيرادات ؛ حيث جل تدفقات المصارف الإسلامية كانت تصب في قطاعات لا تدعم تنمية الاستثمار بصفة كبيرة، كما انها تبقى قيم هامشية مقارنة بما تحققه البنوك التقليدية هناك؛ حيث اهتمت بصفة كبيرة بالافراد أي الجانب الاستهلاكي قصير ومتوسط الاجل دون الاخذ بعين الاعتبار القطاعات الحساسة التي تدعم الاستثمار المحلي بصفة كبيرة كالصناعة والزراعة وتمويلها بصيغ المزارعة والاستصناع والتمويل الاجاري، وقد ركزت على صيغ المرابحة والمشاركة

الفصل الثالث دراسة نشاط المصارف في تنمية الاستثمار المحلي

بصفة كبيرة والذي لا يساهم في تنمية الاستثمار بصفة كبيرة والدائرة النسبية لسنة 2017 خير مثال على ذلك؛ حيث نلاحظ ان التمويل بصيغة المراجعة يساوي تقريبا نصف تمويلات المصارف الإسلامية بنسبة (49%) ثم تليها المشاركة بنسبة (26%) ثم تأتي باقي الصيغ بنسب جد ضعيفة مما يثبت ان المصارف الإسلامية لا تساهم بدور كبير في تنمية الاستثمار المحلي للسودان.

الشكل رقم (07): دائرة نسبية توضح التمويل بالصيغ الإسلامية في السودان للسنة 2017.



المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم (11).

خاتمة الفصل الثالث:

وختاماً لهذا الفصل اتضح لنا جلياً نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر والسودان، بالإضافة إلى دراسة المخطط الوطني والبرامج التي وضعتها الحكومتين لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتنمية الاستثمار المحلي ومحاولة زيادة الناتج الداخلي، إلا أنها ومع كل المليارات التي تم ضخها من أجل تلك البرامج لم تساهم في الاستثمار المحلي إلا بنسبة محتشمة، ويرجع ذلك لكونها أهملت الجوانب التي من المفترض أن تكون لها نسبة معتبرة من تلك الأموال نظراً لارتباطها المباشر بالاستثمار كالصناعة والفلاحة.

كما أن البنوك الإسلامية بما توفره من صيغ التمويل المتعددة، والتي تتميز باستقرار ومرونة كبيرين وتوفر مختلف متطلبات المشاريع الاستثمارية، ومع كل الانتشار والرواج الواسع للمصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة إلا أن مساهمتها في الاستثمار المحلي تبقى ضئيلة للغاية، وذلك يرجع للعديد من العوامل، كعدم وضع تقنين خاص بها ومازالت الحكومة الجزائرية تعامل المصارف الإسلامية على أنها مصارف تقليدية.

انخاتمة

لقد تطرقنا في بحثنا هذا الى المفاهيم الاساسية للمصارف الاسلامية من نشأة وخصائص وأهداف، كما قمنا بشرح مصادر الاموال الخاصة بها سواء كانت مصادر داخلية او خارجية، بالإضافة الى ذكر الخدمات التمويلية التي تقدمها سواء تلك التي تمنح للأفراد أم تلك التي تمنح للمؤسسات، أو كما يروج لها الان بالمنتجات الاسلامية من مرابحة ومضاربة واستصناع وغيرها من المنتجات التي تلعب دورا هاما وركيزة اساسية في تنمية الاستثمار المحلي، كونها مبنية على أسس ومبادئ تتماشى مع الجانب الاقتصادي و الاجتماعي؛ فالاستثمار هو الوسيلة الأمثل لازدهار الاقتصاد الذي بدوره سيخدم المجتمع، والفرق الوحيد بين الاستثمار في الصيرفة الاسلامية والصيرفة التقليدية هو أن الاسلام حثنا على الابتعاد عن الربا المحرم، فالصيرفة الاسلامية تتعامل بعدة معايير من أهمها المعيار الأخلاقي وهو واضح من اسمه، لكن للأسف تبقى المصارف الاسلامية تعاني من غياب تقنين خاص بها يسمح لها بالتعامل في حدود الشريعة الإسلامية، مما سيحميها من المخاطر المصرفية الممكن حدوثها، كما أن نقص انتشارها الذي أدى الى عدم قدرتها على الالتزام بسياسة وبرامج الدولة الاستثمارية؛ حيث صارت تركز على الجانب الاستهلاكي أكثر من اهتمامها بالجانب الاستثماري الذي هو صلب موضوعنا، دون أن ننسى مساهمتها الضئيلة في تمويل الاستثمار المحلي واقتصاد الدولة بشكل عام، وذلك يرجع الى جملة من الاسباب اهمها صغر حجم حصتها السوقية، كما أن الحكومة في حد ذاتها اهتمت بالبنية التحتية للبلد مع إهمال شبه تام للصناعة وإهمال جزئي للفلاحة اللذان يلعبان دورا رئيسيا في الرفع من اقتصاديات الدول.

ومن خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل لجملة من النتائج والاقتراحات وهي:

اولا: النتائج

- عدم اهتمام الدولة الجزائرية والسودانية بالصيرفة الاسلامية كثيرا حيث لم يوفر السيولة اللازمة لتسهيل عملها؛
- اهتمام المصارف الاسلامية بصيغ متعلقة بالاستهلاك أكثر منها في الاستثمار؛
- عدم اعطاء الحرية للمصارف الاسلامية؛ حيث لم يتم وضع تقنين خاص بها ومازالت الحكومة الجزائرية تعامل المصارف الاسلامية على انها مصارف تقليدية؛
- عدم التزام المصارف الاسلامية ببرنامح الحكومة الاقتصادي والاستثماري؛
- انعدام التمويل الموجه للمؤسسات الاقتصادية من طرف المصارف الاسلامية؛
- المساهمة التي تكاد تكون شبه منعدمة في الاقتصاد الوطني من طرف المصارف الاسلامية.

ثانيا: الاقتراحات

- تقنين العمل الخاص بالبنوك الاسلامية مما يتيح لها العمل والتطور؛
- تركيز المصارف الاسلامية على قطاعات الصناعة والزراعة كونهما من ركائز الاقتصاد؛
- التنسيق بين الدولة والمصارف الاسلامية لتطبيق برامج مشتركة تخدم الاقتصاد؛
- تعميم فكر الصيرفة الاسلامية في جميع المناطق واعطائها قيمتها الحقيقية؛
- نشر الوعي بالعمل المصرفي الاسلامي بين افراد المجتمع.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط1، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020
- 2- حكيم حمود فليح الساعدي واخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط2، بغدادي للكتب والطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2019
- 3- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000
- 4- محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014
- 5- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2016
- 6- محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، 2017
- 7- صادق راشد الشمري، اساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 8- محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010
- محمد شيخون، المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
- 9- جينقياف كوس، التمويل الإسلامي، ترجمة مصطفى الجبزي، ط1، الدار العربية للعربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011
- 10- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، المحمدية، المملكة المغربية، 2001
- 11- حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 12- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ واهداف، ط11، مكتبة فهد الوطنية للنشر، السعودية، 2009
- 13- محسن الخضيرى، البنوك الإسلامية، ط3، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999

قائمة المصادر والمراجع

- 14- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
- 15- محمد عثمان شبيب، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط6، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
- 16- عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، طبعة الكترونية، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2013
- 17- محمود الانصاري واخرون، البنوك الإسلامية، ط1، مصر، 1988
- 18- سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011
- 19- ماهر عزيز عبد الرحمان، صيغ التمويل الإسلامية واثارها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامية للتنمية، 2010
- 20- سامي صلال راهي الحساوي، الاستثمار والتمويل في الأوراق المالية، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية طبع نشر توزيع، القاهرة، مصر، 2017
- 21- صالح الحناوي، الاستثمارات في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004
- 22- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، مصر، 2004
- 23- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 24- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الأردن، 2009(المرجع ناقص دار النشر... الخ)
- 25- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
- 26- عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- 27- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط7، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015
- 28- احمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، البحرين،(المرجع ناقص)
- 29- احمد سفر، المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005
- 30- يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وانواعها، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014
- ب- الرسائل الجامعية
- 31- امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت اشراف

قائمة المصادر والمراجع

الدكتور صالح صالح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف،
2012/2011

32- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تحت اشراف سالم عبد العزيز، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة وهران

33- عبد الله بن محمد بن احمد طيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه (المرجع ناقص)

سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت اشراف عبد الحميد طالب، كلية
الاقتصاد، جامعة حلب، 2009

34- محمد دباغ، أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية عقد المضاربة نموذجاً، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات
المستقبل، جامعة ادرار، الجزائر. (المرجع ناقص)

35- منذر عبد الهادي رحب زيتون، تقييم جودة أداء الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة لنيل شهادة
الماجستير، تحت اشراف كامل المغربي، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010،

ج- المجلات والمنشورات العلمية

36- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07،
الجزائر، 2009-2010

هـ- التقارير

37- ماضي بلقاسم، دور البنوك الإسلامية في إرساء، المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية، الملتقى الدولي حول
منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار، الجزائر، 14/15
فيفري

38- يوسف الشبيلي، المعاملات المالية، دورة أقيمت بالمدينة النبوية في صيف عام 2006

الملاحق

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات
(بالآلاف دج)

امتدادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
5.541.000	5.195.000	الصناعة.....
315.957.500	209.437.700	الفلاحة والري.....
49.802.200	32.657.500	دعم الخدمات المنتجة.....
1.078.715.730	1.854.278.110	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
250.809.500	227.829.040	التربية والتكوين.....
207.589.800	151.366.500	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
293.678.000	234.307.880	دعم الحصول على سكن.....
500.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة.....
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
2.802.093.730	3.615.071.730	المجموع الفرعي للاستثمار.....
741.891.200	-	دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
70.000.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
271.800.000	364.600.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
1.083.691.200	464.600.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
3.885.784.930	4.079.671.730	مجموع ميزانية التجهيز.....

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات
(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الزراعة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
الخطط البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز.....	1.894.204.327	3.176.848.243



الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات
(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الزراعة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	1.221.323.120	1.620.430.620
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	-	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	165.350.000	670.943.000
مجموع ميزانية التجهيز.....	1.386.673.120	2.291.373.620

II. تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية

يوضح الجدول (8-4) والشكل (3-4) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2017 و 2018.

جدول (8-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2017 و 2018 (مليون جنيه)

معدل التغير %	2018		2017		النشاط
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
56.6	25.6	36,629.8	18.8	23,393.9	الزراعة
(72.0)	4.7	6,766.3	19.4	24,153.9	التجارة المحلية
118.7	26.5	37,925.4	13.9	17,341.8	الصناعة
(18.6)	9.7	13,818.4	13.6	16,965.6	العقارات والتشييد
50.5	5.4	7,767.0	4.1	5,160.2	النقل والتخزين
(55.0)	1.3	1,831.5	3.3	4,072.4	الاستيراد
185.0	7.7	10,968.0	3.1	3,848.4	الصادر
34.7	2.7	3,883.9	2.3	2,882.7	الطاقة والتعدين
(11.9)	16.5	23,597.2	21.5	26,777.3	اخرى*
14.9	100.0	143,187.6	100.0	124,596.2	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.
* التمويل المقدم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه.
ملحوظة: بيانات التمويل لا تشمل علي تمويل الحكومة المركزية.

جدول (8-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013 و 2014 (مليون جنيه)

النشاط	2013		2014*		التغير %
	التدفق	نسبة المساهمة %	التدفق	نسبة المساهمة %	
الزراعة	6,721.0	19.9	6,062.1	15.7	(9.8)
الصناعة	5,486.7	16.2	5,155.8	13.3	(6.0)
الصادر	2,259.2	6.7	1,771.5	4.6	(21.6)
النقل والتخزين	3,433.9	10.2	2,237.3	5.8	(34.8)
التجارة المحلية	4,368.8	12.9	6,588.3	17.0	50.8
الطاقة والتعدين	488.5	1.4	610.5	1.6	25.0
العقارات والتشييد	3,042.3	9.0	3,848.0	9.9	26.5
الاستيراد	1,886.0	5.6	2,968.2	7.7	57.4
أخرى**	6,136.1	18.1	9,436.9	24.4	53.8
المجموع	33,822.5	100.0	38,678.6	100.0	14.4

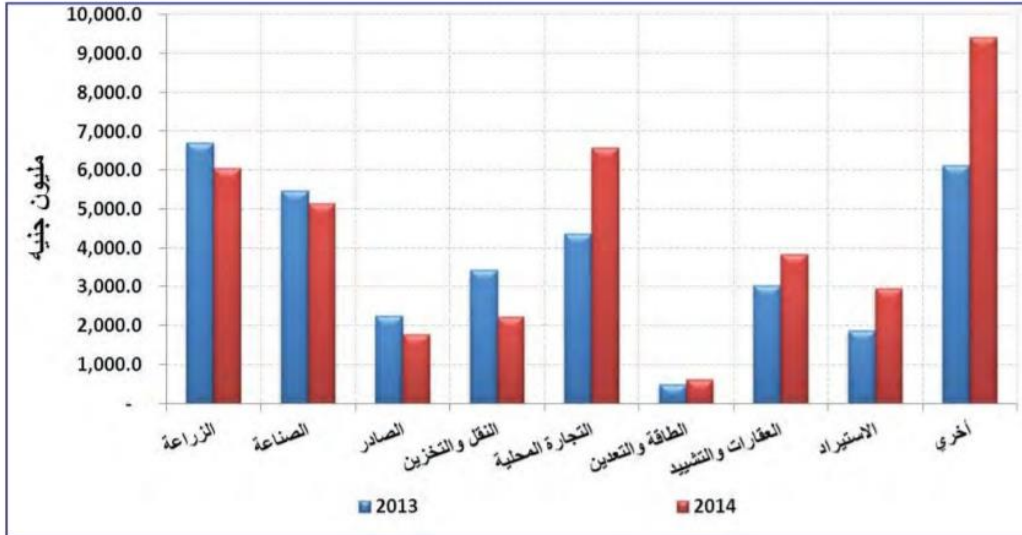
المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

* بيانات أولية ** تشمل التمويل المقدم من المصارف لقطاع الخدمات

ملحوظة: التمويل لا يتضمن تمويل الحكومة المركزية

شكل (3-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013 و 2014



التقرير السنوي الرابع والخمسون للعام 2014

جدول (8-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2014 و 2015
(مليون جنيه)

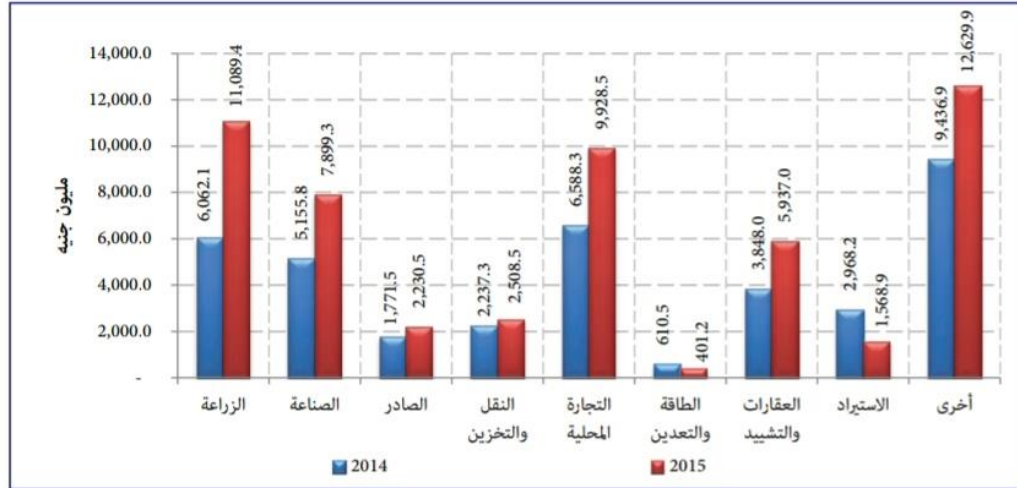
النشاط	*2015		2014		التغير %
	نسبة المساهمة %	التدفق	نسبة المساهمة %	التدفق	
الزراعة	20.5	11,089.4	15.7	6,062.1	82.9
الصناعة	14.6	7,899.3	13.3	5,155.8	53.2
الصادر	4.1	2,230.5	4.6	1,771.5	25.9
النقل والتخزين	4.6	2,508.5	5.8	2,237.3	12.1
التجارة المحلية	18.3	9,928.5	17.0	6,588.3	50.7
الطاقة والتعدين	0.7	401.2	1.6	610.5	(34.3)
العقارات والتشييد	11.0	5,937.0	9.9	3,848.0	54.3
الاستيراد	2.9	1,568.9	7.7	2,968.2	(47.1)
أخرى**	23.3	12,629.9	24.4	9,436.9	33.8
المجموع	100.0	54,193.2	100.0	38,678.6	40.1

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

* بيانات أولية ** تشمل التمويل المقدم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه
ملحوظة: التمويل لا يتضمن تمويل الحكومة المركزية

شكل (3-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2014 و 2015



جدول (8-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال كل من عامي 2015 و2016 (مليون جنيه)

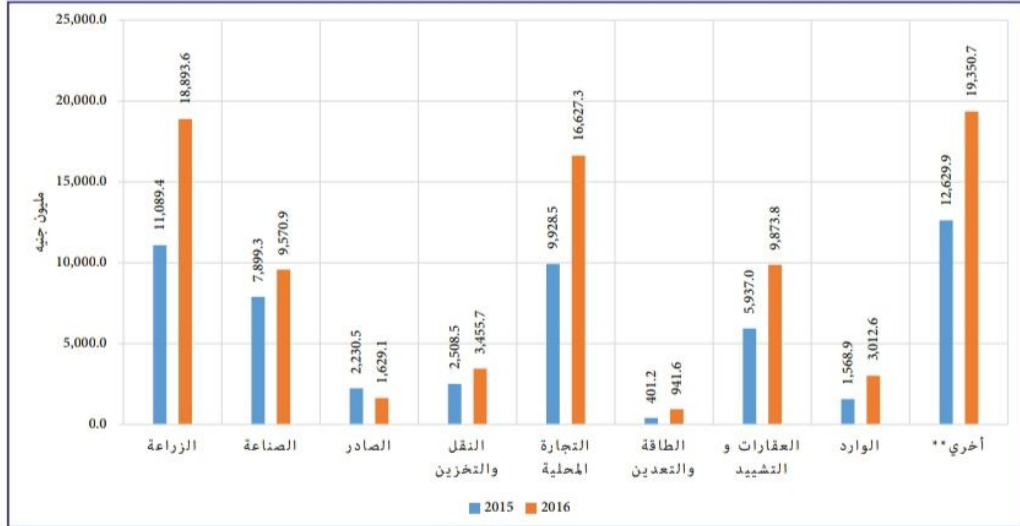
النشاط	2015		*2016		التغير %
	التدفق	نسبة المساهمة %	التدفق	نسبة المساهمة %	
الزراعة	11,089.4	20.5	18,893.6	22.7	70.4
الصناعة	7,899.3	14.6	9,570.9	11.5	21.2
الصادر	2,230.5	4.1	1,629.1	2.0	(27.0)
النقل والتخزين	2,508.5	4.6	3,455.7	4.2	37.8
التجارة المحلية	9,928.5	18.3	16,627.3	19.9	67.5
الطاقة والتعدين	401.2	0.7	941.6	1.1	134.7
العقارات والتشييد	5,937.0	11.0	9,873.8	11.8	66.3
الاستيراد	1,568.9	2.9	3,012.6	3.6	92.0
أخرى**	12,629.9	23.3	19,350.7	23.2	53.2
المجموع	54,193.2	100.0	83,355.3	100.0	53.8

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

* بيانات أولية ** تشمل التمويل المقدم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه
ملحوظة: التمويل لا يتضمن تمويل الحكومة المركزية

شكل (3-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال كل من عامي 2015 و2016



التقرير السنوي السادس والخمسون للعام 2016

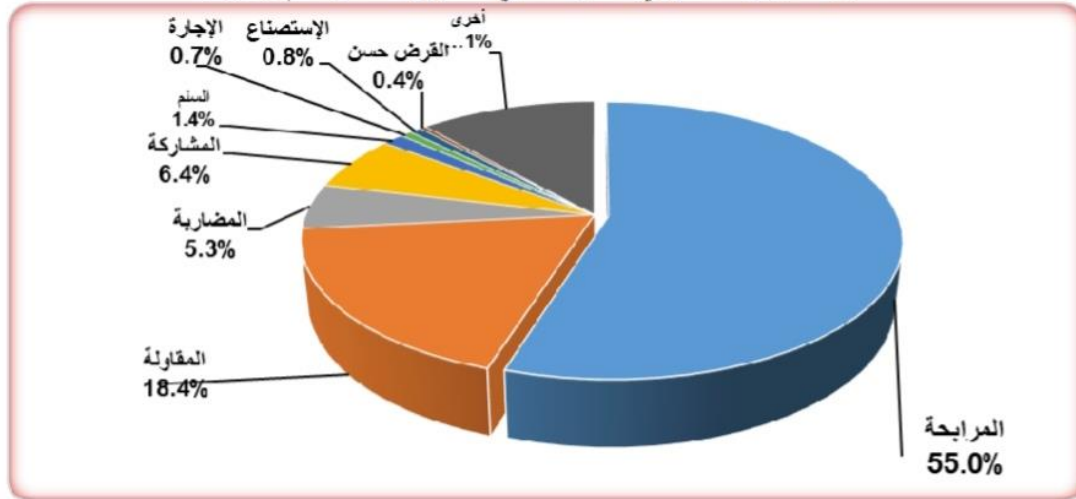
جدول (4-9)
تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية
خلال عامي 2017 و2018

(مليون جنيه)

الصيغة	2017	المساهمة %	2018	المساهمة %	معدل التغير %
المراوحة	60,722.9	48.5	78,705.3	55.0	29.6
المقاوله	32,364.6	25.9	26,417.8	18.4	(18.4)
المضاربه	9,740.1	7.8	7,560.3	5.3	(22.4)
المشاركه	8,099.3	6.5	9,196.5	6.4	13.5
السنم	728.5	0.6	2,030.2	1.4	178.7
الإجاره	546.0	0.4	1,058.2	0.7	93.8
الأسنصناع	442.7	0.4	1,114.7	0.8	151.8
القرض حسن	294.1	0.2	544.0	0.4	85.0
أخرى	11,658.0	9.7	16,560.7	11.6	42.1
إجمالي التمويل	124,596.2	100.0	143,187.6	100.0	14.9

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.
ملحوظة: بيانات التمويل لا تشمل على تمويل الحكومة المركزية.

شكل (4-4)
تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عام 2018



- تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ
يوضح الجدول (9-4) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال
عامي 2015 و2016. كما يوضح الشكل (4-4) نسب مساهمة كل صيغة في إجمالي التمويل
المتدفق خلال عام 2016.

جدول (9-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية
خلال كل من عامي 2015 و2016

(مليون جنيه)

الصيغة	2015	المساهمة %	*2016	المساهمة %	التغير %
المرابحة	26,968.5	49.8	38,518.7	46.2	42.8
المقاولة	8,402.2	15.5	17,271.5	20.7	105.6
المشاركة	3,822.8	7.1	5,594.0	6.7	46.3
المضاربة	3,582.2	6.6	4,165.5	5.0	16.3
السلم	1,622.9	3.0	2,499.7	3.0	54.0
الإجارة	200.2	0.4	290.4	0.3	45.0
قرض حسن	120.9	0.2	240.8	0.3	99.2
الاستصناع	47.2	0.1	52.3	0.1	10.7
أخرى	9,426.3	17.4	14,722.4	17.7	56.2
إجمالي التمويل	54,193.2	100.0	83,355.3	100.0	53.8

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

* بيانات أولية

ملحوظة: لا يتضمن تمويل الحكومة المركزية

- تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ

يوضح الجدول (9-4) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال عامي 2014 و 2015. كما يوضح الشكل (4-4) نسب مساهمة كل صيغة لإجمالي التمويل المتدفق خلال عام 2015.

جدول (9-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية
خلال عامي 2014 و 2015

(مليون جنيه)

الصيغة	2014	نسبة المساهمة %	*2015	نسبة المساهمة %	التغير %
المرابحة	20,180.4	52.2	26,968.5	49.8	33.6
المشاركة	3,625.3	9.4	3,822.8	7.0	5.4
المضاربة	2,086.5	5.4	3,582.2	6.6	71.7
السلم	1,464.2	3.8	1,622.9	3.0	10.8
المقاولة	5,178.3	13.4	8,402.2	15.5	62.3
الإجارة	144.6	0.4	200.2	0.4	38.5
الاستصناع	43.2	0.1	47.2	0.1	9.3
القرض حسن	208.7	0.5	120.9	0.2	(42.1)
أخرى	5,747.4	14.8	9,426.3	17.4	64.0
إجمالي التمويل	38,678.6	100	54,193.2	100.0	40.1

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

* بيانات أولية

ملحوظة: لا يتضمن تمويل الحكومة المركزية

- تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ
يوضح الجدول (9-4) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال
عامي 2013 و 2014. كما يوضح الشكل (4-4) نسب مساهمة كل صيغة في إجمالي التمويل
المتدفق خلال عام 2014.

جدول (9-4)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية
خلال عامي 2013 و 2014

(مليون جنيه)

الصيغة	2013	نسبة المساهمة %	*2014	نسبة المساهمة %	التغير %
المراوحة	18,012.7	53.2	20,180.4	52.2	12.0
المشاركة	3,740.7	11.1	3,625.3	9.4	(3.1)
المضاربة	1,772.9	5.2	2,086.5	5.4	17.7
السلم	665.3	2.0	1,464.2	3.8	120.1
المقاولة	3,929.5	11.6	5,178.3	13.4	31.8
الإجارة	331.2	1.0	144.6	0.4	(56.3)
الاستصناع	32.4	0.1	43.2	0.1	33.3
القرض حسن	99.6	0.3	208.7	0.5	109.5
أخرى**	5,238.2	15.5	5,747.4	14.8	9.7
إجمالي التمويل	33,822.5	100.0	38,678.6	100	14.4

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

* بيانات أولية

** تشمل المساهمات الرأسمالية

ملحوظة: لا يتضمن تمويل الحكومة المركزية

تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور البنوك الاسلامية في تمويل الاستثمار المحلي، ومدى تطبيق المخطط الوطني لنفقات الاستثمار المحلي من خلال مجموعة من الجداول والمنحنيات التي توضح هذين الاخيرين.

وبغرض توضيح ذلك تم اسقاط الدراسة على بنك البركة الجزائري، بالإضافة الى المصارف الاسلامية السودانية بشكل عام، من اجل معالجة الجانب التطبيقي لهذين الاخيرين؛ بحيث استخلصنا من خلال دراستنا هذه انه بالرغم من الانتشار الملحوظ في الآونة الاخيرة لنشاط المصارف الاسلامية وزيادة ملفات طلباتها ونسب التمويل الموجهة للمؤسسات والافراد وكذلك حجم الودائع المودعة، الا انها لم تساهم بصفة كبيرة في تنمية الاستثمار المحلي، سواء في الجزائر نظرا لتركيزها على الاستيراد، وذلك باعتمادها على صيغة الاعتماد المستندي واهمالها بقية الصيغ المتعلقة بالاستثمار المحلي، ونفس الشيء بالنسبة للسودان التي لم تساهم بشكل كبير في الاستثمار المحلي، نظرا لتركيزها بشكل كبير على الجانب الاستهلاكي الخاص بالأفراد المتمثل في صيغتي المراجعة والمشاركة، مع اهمال بقية صيغ التمويل التي تساهم بصفة مباشرة في تنمية الاستثمار المحلي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، المخطط الوطني للاستثمار، الاستثمار المحلي، صيغ التمويل الاسلامي

This study aims to clarify the role of Islamic banks in financing domestic investment, and the extent to which the national scheme of domestic investment expenditures is applied through a set of tables and curves that illustrate this. This study aims to clarify the role of Islamic banks in financing domestic investment, and the extent to which the national scheme of domestic investment expenditures is applied through a set of tables and curves that illustrate this.

For the purpose of clarifying this, the study was dropped on the Algerian Al Baraka Bank, in addition to the Sudanese Islamic banks in general, in order to address the practical aspect of these latter two; So that we concluded through this study that despite the noticeable spread in recent times of the activity of Islamic banks, And the increase in its application files and the financing rates directed to institutions and individuals as well as the volume of deposits deposited, but it did not contribute significantly to the development of local investment, both in Algeria due to its focus on import, by reliance on the documentary credit formula and neglecting the rest of the formulas related to local investment The same is true for Sudan, which did not contribute significantly to local investment, due to its great focus on the consumer aspect of individuals represented in the forms of Murabaha and Musharaka, while neglecting the rest of the financing formulas that directly contribute to the development of local investment.

Keywords: Islamic banking, the national investment plan, local investment, Islamic financing formulas